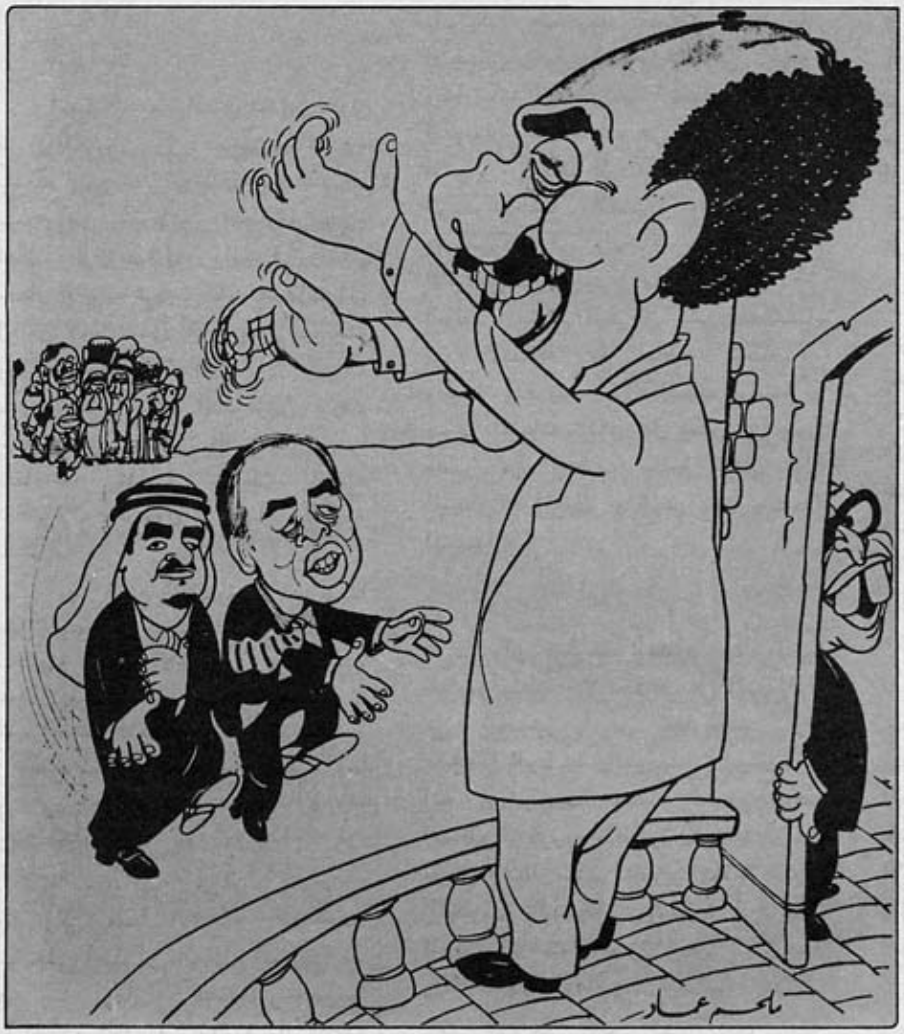
ALIKHTIAR - ATHAOURI - revue mensuelle marocaine
JUIN/JUILLET 1980 - N° 48 - PRIX: 2,50 F

الإختيار الثوري

العدد 48
يونيو/يوليوز 1980
الثمن 2.50 ف



النظام المغربي والقضية العربية

اوضاع المعتقلين السياسيين

نداء الى الشعب المغربي

الدستور الممنوح

نداء الى الشعب المغربي

أيها الصاحلون. أيتها الصاحلات.

ايها الشعب الذى تحاول قوى البغي والطغيان أن تسحق ارادته، وتستلب سيادته الوطنية والشعبية، وتجرّده من مقوماته، محاولة طعنه بالتفكك والانحلال والضياع، ثم الانهيار الاجتماعي.. لكن هيهات أن تنال من شعب تعوّد أن يهزم بعزيمته القوية وبتضحياته التي لا تعرف الحدود، كل خطط المتآمرين، وقد خرج من كل مآكد الاستعمار معتزا بانتصاراته عليه، حاملا هويته النضالية، ليصون بها هويته الحضارية..

ايها الشعب العزيز، ان حبنا العميق لوطننا، وغيرتنا على مصيره، وانسجامنا مع الاخلاص والصدق، يدعونا جميعا لان نمتحن انفسنا ونرتب عملنا النضالي على ضوء ما هو في صميم ارادة شعبنا من جهة، وما يدبر في الخفاء لهذه الارادة، وما يطبخ لتفويتها سرّا وعلنا، من جهة ثانية.

وفي هذا الاتجاه، لم يعد خافيا على احد ان النظام الرجعي قد وضع منذ زمان، مخططا جهنميا لمحاولة جرّ الحركة الوطنية والتقدمية في مسلسل "التفويت والتوريط": تفويت السيادة الوطنية والشعبية معا، والتوريط في مخططاته مع الامبريالية، وذلك في ميادين مختلفة، نذكر منها على سبيل المثال: قضية الصحراء المغربية وما تعرضت له من تشكيك ومساومات. سبتة ومليلية في ربطها مع جبل طارق كمواقع تهم الاستراتيجية الدولية، وليس السيادة الوطنية. الثروة والاقتصاد الوطنيين، اللذين يسخران لخدمة مصالح الرأسمال الاجنبي. وان تدخلاته في زايير، وممارساته الخيانية تجاه قضايانا القومية، تستهدف هي الاخرى، وفي الاساس، توجيه كل امكانياتنا الوطنية، الاستراتيجية والبشرية والاقتصادية، وتسخيرها في اتجاه خدمة مصالح الاجنبي، وتشويه هوية شعبنا في نفس الوقت، بقطع الطريق على المستقبل في ارتباطه مع ماضيه وحاضره، وايضا لتغريبه عن محيطه واستلاب جوهر انتمائه. لكن هل يمكن أن يكون مصير من انتدب نفسه لمثل هذه المهام، افضل واشرف من شاه ايران ؟

أيها الاخوة. أيتها الاخوات.

ان ممارسة النظام تجاه قضية الديموقراطية، لا تختلف في النهج ولا في الجوهر، عن ممارساته تجاه قضايانا الوطنية والقومية.. اضافة الى انه يرى فيها وسيلة لدعم حكمه المطلق وتكريس التزكية لشرعيته، عن طريق اعطاء مظهر عصري لعملية البيعة المخزنية العتيقة، ووسيلة في نفس الوقت للاحتماء من الاخطار الخارجية والداخلية، وواجهة صدامية يحاول عن طريقها نقل مازقه الى صف الحركة الوطنية، بتوظيف طاقاتها بالهوامش والشكليات، والامساك بخيوط التوازنات لاهدار طاقاتها النضالية في مواجهتها مع بعضها البعض، بل واحكام الصراع وادارته بين مختلف الاحزاب والمنظمات السياسية والاجتماعية، ليصب بالحوار في اتجاهه...

ولنعد عودة سريعة الى تجربتنا السابقة لنتاكد من جل هذه الحقائق:

في الخمسينات، شكل المجلس الاستشاري وسمح للشهيد المهدى بنبركة رئاسته.. وكان في خلفية النظام مبايعة "الامير الحسن وليا للعهد".. وكانت الحكومة كذلك ائتلافية...

وما كادت "البيعة" تتم حتى حلّ المجلس الاستشاري، ورفض الملك المشروع المقدم من طرف حزب الاستقلال والذى تضمن تنظيم الحريات العامة، وتقنين السلطة.

وفي سنة ١٩٦٢، وقع التفكير من جديد في الدستور، وفي الانتخابات بعد استقلال الجزائر مباشرة، من أجل تحصين وضع النظام من التاثيرات التي جذبت الراى العام المغربي نحو تجربة استلم فيها الشعب مصيره، ووضع يده على سيادته الوطنية كاملة.

وعندما لم تجده الشكليات الديموقراطية في تحصين وضعه، انتقل لفتح معركة الحدود لاثارة الشوفينية، كحصانة وطنية للنظام، وممارسة الاعتقالات والاعدامات والتصفيات ضد مناضلي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، حيث زجّ بما يزيد عن سبعة آلاف مناضل في مراكز الاعتقال والتعذيب.

وانفجار ٢٣ مارس ١٩٦٥، كان تعبيرا حقيقيا على أن الشعب لن يستسلم للارهاب... وبالمناسبة، اعترف الملك علنا مرة اخرى بأن الحوار مع الحركة الوطنية شرّ لا غنى عنه.. وبذلك استطاع تمرير الاعدامات الجماعية للاطفال والنساء والشيوخ والشباب، بالحوار مع الحركة الوطنية.

وها هو النظام اليوم، يحاول مرة اخرى استعمال الديموقراطية اداة للبيعة، وتحصينا لوضع تهبّ عليه رياح التغيير من الداخل والخارج معا، في الوقت الذى افتضحت فيه أساليب مسك حبائل التوازنات، وكشفت فيه لعبة "فرّق تسد"، وعمّت بوادر اليقظة والنهوض النضاليين، خاصة بعد أن نفضت الطبقة العاملة غبار الجمود والبيروقراطية، وتحملت مسؤولياتها النضالية بشجاعة وبسالة، جنبا الى

← ←

جنب مع انتفاضات الفلاحين الفقراء وكل الشغيلة ببلدنا.

أيها الاخوة والاخوات

ان ما سمي بـ"الاستفتاءات" المعروضة على الشعب المغربي يومي ٢٢ و٣٠ في الشهر الجاري، ما هي اذن الا فصلا من فصول المؤامرات المفضوحة التي يحيكها النظام ضد سيادة الشعب، وضدا على مصالحه الوطنية العليا. انها لا تتوجّه في أي حال من الاحوال، لا من قريب ولا من بعيد، لحل أي معضلة من المعضلات، وأي مشكل من المشاكل التي يعاني منها بلدنا، وأي طموح من طموحات شعبنا في العيش الكريم والحياة الديموقراطية العادلة. انها تستهدف فقط تكريس هيمنة الحكم المطلق، وتقنين شرعيته، وخدمة مصالحه المرتبطة بمصالح الاجنبي. فهي لا تعني مصالح شعبنا في نهاية التحليل، ولا موقف منها سوى المقاطعة والادانة.

ان بوادر النهضة النضالية الشعبية التي أصبحت تعمّ كل مرافق الحياة الاجتماعية والسياسية ببلادنا، تقتضي منا، اكثر من أي وقت مضى، التبصّر والمسؤولية في عملنا النضالي اليومي، سيرا في طريق بناء الوحدة الشعبية الحقيقية، وأن نتجنب في هذه المرحلة بالذات كل ما من شأنه أن يؤدي الخدمة الموضوعية للنظام، الخصم الرئيسي لكل الجماهير وكل المنظمات وكل التيارات السياسية والاجتماعية، الشعبية، وأن نعمل على تكتيل كل الجهود للوقوف بصلابة في وجه مخططاته، وادانتها، وتعريتها.

ان هذا النهج الذي يضع الخط الفاصل مع النظام الرجعي وطبقته، لهو الكفيل بالدفع بتحسين مواقع الحركة الوطنية والتقدمية، وتمتين وسائل وامكانيات التواصل النضالي، وحماية الوحدة الشعبية من الركود والجمود والشروخ والتمزّق.. أما طبيعة هذا النضال الوطني التقدمي المستميت، فهي كفيلة وحدها بتجاوز من لم يعد قادرا على السير في طليعة هذا النضال.

محمد البصري

٢٠ مايو ١٩٨٠

نقطة

تطرق خطاب رئيس الدولة قبيل استفتاء ٢٣ ماي، بشكل مستفيض وباسلوب القصص و"الخرافات" لمعضلة شدت اهتمامه دون باقي المعضلات: ألا وهي نشأة وتربية ولي عهده...

وبهذا الاسلوب الخرافي تطرق للمشاكل النفسية التي قد يتعرض لها الشاب وريث الملك، اذا هو حرم من ممارسة المسؤولية منذ الطفولة، أي منذ السادسة عشرة من عمره. وعلاوة على الازمات النفسية والعقد التي قد تترتب عنده تجاه "المؤسسات" والتي قد ينتج عنها حقد باطني ضد هذه المؤسسات التي تحرمه من السلطة وضد الشعب باكمله، فهناك اخطار أهول وأعظم، قد تنتج عن الفراغ اليومي الذي سيعاني منه العامل المرتقب، في انتظار أن يبلغ ثماني عشرة سنة، ذلك أن مجموعة من الشياطين المغاربة والعجم، سيعرضون عليه ألوانا واشكالا من اللعب والملاهي منها "آخر سيارة، وآخر يخت، وكرنفال ريو، والفتيات المانكان أو السيدات من كل مكان"... كما ورد حرفيا في نص الخطاب، وكذلك "العطلة الاسبوعية في القمر"... بالنسبة لولي العهد المقبل... وكل هذه اللعب والملاهي ستجعله ينحرف، وتفسد اخلاقه وينسى امور الرعايا وشؤون الدولة...

فهلا اعطيناه لعبة مفضلة، يتلهى بها منذ السادسة عشرة من عمره، وهلا بايعنا هذا الطفل من الان، ووضعنا بين أيديه شؤون الشعب والمصالح العليا للبلاد، ليتلهى بها في انتظار أن يتربع على عرش أجداده وأسلافه.

هذا هو الحل "المنطقي" والبسيط الذي عرضه علينا رئيس الدولة، وجند كل امكانيات دولته لانجاح البيعة عن طريق استفتاء باتت خلفياته مفضوحة، ونتائجه لا تعبر عن شيء سوى عن تزوير الارادة الشعبية حسب "القواعد" والطرق المخزنية المعهودة.

جبل طارق.. والتبريرات السهلة

اكد الملك من جديد موقفه الرسمي حول مسالة المدينتين المغتصبتين: سبتة ومليلية، ذلك الموقف الذي يعلق السيادة المغربية على المدينتين باسترجاع اسبانيا لجبل طارق!

فبنفس الطريقة التي عمل بها النظام على التشكيك في مغربية الصحراء، عندما طرحها على المحكمة الدولية، وكأنها قضية قابلة للطعن أو في حاجة لاثباتات الاوساط الاجنبية، فانه يريد اليوم أن يخرج قضية مدينتينا المغربيتين من اطارها الطبيعي، ألا وهو الحق المشروع والثابت للشعب المغربي في استرجاع كل أراضيه وطرد المستعمر منها، واستكمال سيادته الوطنية على كامل ترابه، وتحقيق وحدة جماهيره من الشمال الى الجنوب.

فعلى العكس من ذلك فان اطار المعالجة الذي اختاره النظام هو اطار المساومة من جديد والتشكيك والمتاجرة بمصالحنا العليا.

ردود فعل واسعة تفضح حسابات النظام المغربي بخصوص القضية العربية

اتفاقات كامب ديفيد مضاف اليها لمسة عربية

على عكس ما كان يخطط له النظام المغربي وهو يعمل على تحضير مؤتمره الصحافي "القومي" ورغم المجهودات التي بذلتها وزارة الاعلام المغربية "لانتقاء" نوعية الصحافيين الذين يجب استدعاؤهم لاعطاء صدى واسع لتصريحات الملك على الصعيد العربي، فلقد أجمعت ردود الفعل الواسعة التي اثارتها ندوته الصحافية على أنها كانت اعلانا عن تدشين مرحلة جديدة تكمل سابقتها ـ "كامب ديفيد" ـ باتجاه الاستسلام والتفريط في القضية العربية. وفيما يلي نوجز ما قدمته بعض الصحف العربية:

فمجلة "الكفاح العربي"، مثلا، في عددها ١٠٠ ـ ٧٨٣ بقلم عبدالرحمن يوسف ترفع الستار عن خلفيات التصريحات الملكية والردود التي أثارتها، حيث تقول الصحيفة:

"ماذا يريد أن يقول العاهل المغربي في المؤتمر المفاجئ الذى شبهت عملية التحضير له بتلك التي سبقت المؤتمر الصحافي الذى عقد سنة ١٩٧٥ بخصوص قضية الصحراء.. وحتى قبيل انتقال الصحافيين الى القصر الملكي بالصخيرات، لم يتمكنوا من تحديد الخطوط العريضة للمؤتمر الصحافي الملكي، الذى اعتبروه المرحلة الثانية من "كامب ديفيد" وأنه ينطوى على أخطر موقف بعد زيارة السادات للقدس. قراءة بسيطة لتفاصيل المؤتمر الصحافي تؤكد لنا ذلك:

(بعد أن استهل الكلام بالتعريف بنفسه وبزيارته الى فرنسا والفاتيكان ومدح مواقف الرئيس الفرنسي من القضية الفلسطينية) تطرق لمشكلة الشرق الاوسط التي وصفها على النحو التالي: "قضية الشرق الاوسط بما فيه مشاكل الجامعة العربية كعرب وبما فيه مشاكل المنظمة الاسلامية كمنظمة دينية، وهكذا اجتمعت في زيارة واحدة مشكلة القدس وقضية فلسطين".

هذه الاستهلالية أكدت أن وراء الاكمة أكثر من مفاجأة، بعدما فصل الحسن الثاني قضية فلسطين عن قضية القدس، وهذا يحصل لاول مرة من قبل رئيس دولة عربية، اذ ابتكر قضيتين من القضية الواحدة التي هي القضية المركزية لمشكلة الشرق الاوسط.

ولقد كانت صراحة الملك كافية لاماطة اللثام عن المبادرة الاوروبية عندما قال "أن القضية الفلسطينية دخلت طورا جديدا حين تفهمت أوروبا شيئين: أولا أن هناك مشكلة شعب فلسطين له حق تقرير مصيره. وثانيا أن المنظمة الفلسطينية أصبحت من المخاطبين ولا أقول المخاطب الوحيد (هذا موقف العرب) ولكن أوروبا وهذا مهم جدا (الكلام للملك) جعلت من المنظمة الفلسطينية واحدا من المخاطبين".

كما كشفت الصراحة القناع الذى كان يتستر خلفه المغرب حول تحريضه الرئيس المصرى على الذهاب الى القدس ومصالحة اسرائيل. تفسير كلام الملك هنا لا يحتاج الى ضرب مندل: انه وزع مشكلة الشرق الاوسط الى عدة مشاكل جعل مشكلة الشعب الفلسطيني واحدا منها والاخطر هنا انه بدأ يطالب بالغاء قرارات قمة الرباط التي اعتبرت منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. أى أنه يريد المنظمة أن تكون لها قضية مع اسرائيل وبامكانها حلها معها من دون أن تعلق تسوية قضيتها بالقضايا العربية الاخرى مثل الجولان والعلاقات الاردنية ـ الاسرائيلية، وموضوع جنوب لبنان.

ردود الفعل الاولى التي صدرت عن الصحافيين داخل المؤتمر وجدت أن الملك الحسن الثاني يريد أن يطرح حلا يخرج الرئيس المصرى من مازق مفاوضات الحكم الذاتي التي وصلت الى الطريق المسدود. ولكنه لم يكن بخيلا مع الصحافيين حين قال: أما فيما يخص مشكلة "كامب ديفيد" ومشكلة الفلسطينيين، فأعتقد شخصيا أن الرئيس السادات بامكانه أن يقف الان، ذلك أنه أدرك تقريبا جل ما كان يمكن أن ينتظر، كمصرى، من مسالمته لاسرائيل.. استرجع سيناء واسترجع آبار النفط وفتح القناة. أنا لو كنت في محله لوقفت واكتفيت بالاهداف التي وصلت اليها. بقيت مشكلة الفلسطينيين. أنا حينما التقيت خالد الحسن في باريس وأبو الاديب هنا في الرباط لا أخفي عليكم أنني نصحتهم وقلت لهم: "اذا أردتم اعانة المغرب وبعض الدول العربية فأنا مستعد لاطرق باب بعض الدول العربية وأن نحرر الفلسطينيين من التزامهم بالحل الشامل. وأن هناك دولا عربية عاقلة لها وزن من شأنها أن تكون وسيطة بين الفلسطينيين والجامعة العربية حتى يمكن لفلسطين أن تتحرر من ميثاق الرباط الا وهو عدم الحلول الانفرادية".

هذا بداية "عصر الردة" يدشنه الحسن الثاني وتسير في ركابه "الدول العاقلة" من أجل فك ارتباط القضية الفلسطينية عن قضية الشرق الاوسط. ولكن مع الاسف لم يبادر أحد الى مراجعة هذا الموقف "الانقلابي" على الساحة العربية الذى من شأنه أن يرخي ظلاله على القمة العربية السنوية المقبلة في عمان ويشق الوطن العربي مجددا الى محورين: رافض وقابل.

وكان الملك أكثر فصاحة حين تحدث عن موضوع القدس، وحاول أن يضع النقاط العربية فوق الحروف العبرية من أجل تدليل العقبات من أمام مفاوضات الحكم الذاتي التي ترهق الرئيس المصرى. وباعتبار أنه رئيس لجنة القدس فقد قال: "ان موقف العرب من قضية القدس ليس هو موقف المسلمين (...) وهذا صحيح. ثانيا: علينا أن نضع النقاط على الحروف. ذهبت الى قداسة البابا نزولا عند رغبة أعضاء لجنة القدس الذى أبدى رغبته واستعداده في وضع يده في يد المسلمين (لا أقول العرب) بل في يد المسلمين لايجاد حل لمدينة القدس". ففي اعتقاد

← ←

الملك أن العرب ليسوا من المسلمين وأنهم يهمهم السيادة على الارض بينما المسلمون في نظره يهمهم الوصول الى الاماكن المقدسة فقط. وكأن مدينة القدس أصبحت تعني مسلمي الفلبين وتايلندا والباكستان ونيجيريا أكثر مما تعني المسلمين العرب. اذ أن مشكلة السيادة لم يبحثها الملك حسب قوله مع البابا لانها لا تهمه. لانه غير مكلف بذلك لان التكليف الذى أعطي اليه من لجنة القدس كان تكليفا استطلاعيا (الكلام للملك).

من جهة أخرى فقد ذكرت معلومات واردة من عاصمة خليجية تعليقا على المؤتمر الصحافي الذى عقده الحسن الثاني بالقول: أنه لم يطرح شيئا جديدا. فما قاله علانية في ٢٨ نيسان (أبريل) ١٩٨٠ كان يجرى من أجله اتصالات سرية مكثفة مع العواصم العربية في مثل هذه الفترة من العام الماضي، عندما اقترح عقد قمة جديدة "تكمل" قمة بغداد بخطة للتحرك السياسي يبدأ مباشرة بعد المؤتمر المقترح من خلال مساعي عربية ـ أوروبية للوصول الى صيغة لتكميل معاهدة "كامب ديفيد" يجرى طرحها في المحافل الدولية. وأن هذه الاتصالات السرية كان يقوم بها السفراء المغاربة في دول الخليج العربي خاصة في مجال التحضير لزيارة الرئيس الفرنسي وتاكيدهم لحكام هذه الدول أن "مفاجأة" ديستان بشأن الاعتراف بمنظمة التحرير قد تم التفاهم عليها بين الاخير والملك الحسن الثاني الذى زار باريس لمدة اكثر من اسبوع قبل جولة ديستان واجتمع اليه ثلاث مرات لوضع اللمسات الاخيرة على الخطة الفرنسية ـ الاوروبية، قبل طرحها، فيما اعتقدت كافة الاوساط أن زيارة ملك المغرب لفرنسا كانت تتعلق بطلب أسلحة فرنسية.

خلاصة القول: عربيا لقد تنكر الملك لقرارات القمة وبدأ يطالب بتمرير التسوية الاوروبية.

اسلاميا: يريد أن تكون القدس مدينة بدون سيادة اسلامية على الاقل، لانه في نظره يهم المسلمين فقط الوصول اليها.

وبهذا المنطق لم يبق للملك الا أن يتحدث أمريكيا عن كامب ديفيد رقم ٢".

تحرير الفلسطينيين من ميثاق الرباط

أما جريدة "السفير" ليوم ٣٠ أبريل ١٩٨٠ فقد تطرقت في مقال بقلم بلال الحسن الى مضمون التصريحات الملكية كاشفة بذلك المحور الذى يناور النظام المغربي من خلاله على القضية الفلسطينية:

"ليس صدفة على الاطلاق أن يكون اليوم موعد مع الجولة الجديدة لمفاوضات الحكم الذاتي الفلسطيني، وان يعلن الملك الحسن في المغرب قبل بدء المفاوضات بساعات، دعوته "لتحرير الفلسطينيين من ميثاق الرباط".

ان الملك الحسن لا يقدم هنا نصيحة للفلسطينيين فحسب، بل هو يصوغ المخطط الامريكي الجديد لتكميل اتفاقات "كامب ديفيد"، مضيفا عليه لمسة عربية.

... ذلك أن قرارات الرباط التي يدعو الملك الحسن للتنصل منها لا تنص فقط على تمسك العرب بالحل الشامل لازمة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، بل هي تنص ايضا على اعتراف العرب بمنظمة التحرير على أنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، واذى لا يقبل دعوة الملك الحسن للتنصل من الحل الشامل، سيكون مجبرا على مواجهة تنصل الاخرين من الاعتراف بالمنظمة كممثل شرعي وحيد لشعبها. وهنا يفتح المجال واسعا أمام احتمالين كبيرين:

الإحتمال الاول: بروز شخصيات فلسطينية معتدلة، تقبل منطق الحسن الثاني، وتكون مستعدة للمشاركة في مفاوضات الحكم الذاتي لتكميل ما عجز السادات عن تكميله، وتحقيق نصر مواز لنصر السادات، حسبما يرى الملك الحسن الامور ويصورها به.

والاحتمال الثاني: أن يبادر الاردن الى استعادة دوره القديم بالنسبة للضفة الغربية، فيطالب باعادتها اليه، أو مشاركة منظمة التحرير بها، ما دام منطق الحسن يثني على المبادرة الفرنسية لانها جعلت منظمة التحرير أحد المخاطبين وليس المخاطب الوحيد.

واذا كانت زيارة السادات للقدس المحتلة قد فتحت الباب أمام الصلح المصرى ـ الاسرائيلي المنفرد، فان مواقف الحسن الجديدة تريد أن تدفع الفلسطينيين لانجاز الصلح الفلسطيني ـ الاسرائيلي المنفرد، فيتحقق بذلك التنفيذ الكامل لاتفاقات "كامب ديفيد"، على حساب الاهداف المعلنة للنضال الفلسطيني ■

"لايربطنا بالمشرق سوى القرآن والقبلة.. فنحن جذورنا في افريقيا وأوراقنا في أوروبا..."

هذا ما صرح به "السي احمد بنسودة" لجريدة الرأى العام الكويتية.

و"نحن" ترجع بالتاكيد على الطبقة الحاكمة التي ينطق هذا السيد باسمها. فهي قد وضعت فعلا كل أوراقها باوروبا ـ بما فيها الاوراق البنكية ـ وربطت مصيرها بمصير الرأسمال الاجنبي، الاوروبي والغير أوروبي. والجذور الافريقية التي يتحدث عنها لا تتميز هي ايضا عن "الجذور" الاستعمارية الاوروبية بافريقيا، تلك الجذور التي ما فتئت الرجعية الحاكمة ببلادنا تركزها وتصونها، كما تجلى ذلك في التدخل السي الصيت في زايير، والدور النشيط الذى يلعبه النظام المغربي في السياسة الاستعمارية الجديدة في افريقيا...

اما "نحن" التي تعني الشعب المغربي، وان كان ينتمي جغرافيا للقارة الافريقية وتربطه بشعوبها روابط الصداقة والوئام، فلا احد استطاع المساس بهويته العربية المتاصلة حضاريا ونضاليا، بما في ذلك الاستعماريين والامبرياليين بكل وسائلهم وامكانياتهم.. فبالاحرى مدجّل من بين المدجّلين... ■

فاتح ماي :
هذا المد النضالي

ماذا يمكن أن يقال عن عيد الطبقة العاملة هذه السنة أكثر من الفخر والاعتزاز بهذا المد النضالي وهذا العناد والصمود في مواجهة الاعداء الطبقيين لكل جماهير الشغيلة ببلادنا.

ماذا يمكن أن يقال أكثر مما قدمته الجماهير المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديموقراطية للشغل، من تضحيات جسام، وما فجرت من طاقات وما ولدت من آمال نحو التحرر والانعتاق، بعد كل ما حيك ضد مناضليها من مؤامرات ومناورات امتدت من القمع الجسدي والارهاب والتنكيل الى القمع الاجتماعي الذي تجلى في طرد وتسريح المئات من النقابيين وتعريض عائلاتهم وابنائهم الى الجوع والحرمان والتشرد.

ثم ماذا يعني الحديث عن "الرصيد التاريخي" امام هذا المد العارم من الجماهير الشعبية الذي اكتسح الشوارع على الصعيد الوطني معبرا وبالملموس عن الامتداد الكفاحي للطبقة العاملة المغربية عبر تجربتها النضالية الشاقة التي خاضتها منذ أوائل القرن ضد القوات الاستعمارية والطبقة الاقطاعية ـ الرأسمالية على حد سواء.

لقد انطلقت الجماهير الشعبية الكادحة في عيدها العمالي لتؤكد الحقائق التالية :

أولا وعلى عكس ما كان يتوخاه المستغلون والمتواطئين معهم، لقد عبرت المسيرات العمالية الضخمة التي عرفتها جل المدن المغربية انها اكبر واقوى من أن تنال منها المؤامرات والدسائس القمعية والتصفوية وحتى قرارات الطرد الجماعي التي استهدفت خنق ثم تدجين الانطلاقة النضالية للكونفدرالية الديموقراطية للشغل. ونجد تأكيد هذا في الشعارات التي رددتها الاصوات الكادحة بكل جرأة وشجاعة :

- صامدون صامدون في سدت مناضلون
- انا أشتغل انت تشتغل فمن يستغل
- رغم القمع رغم الطرد لن نركع لن نخضع
- سوا اليوم سوا غدا الانتصار ولا بد
- طردوهم طردوهم بالنضال نرجعوهم

ثانيا، ودحضا لادعاءات البيروقراطيين، لقد كان الزخم النضالي والامل الكبير الذي ولده ميلاد الكونفدرالية أوسع من الجدران التي اقامها التعفن البيروقراطي وحتى التردد الاصلاحي، فطفح عريضا قويا يعانق أوسع الجماهير ويقودها بخطى حثيثة ودؤوبة نحو فرض ارادة الجماهير وتحسين ظروف معاشها، سلاحها الوحيد في ذلك الوحدة النضالية الفعلية التي تتجاوز الوقوف عند حمل الشعارات، لتفرض نفسها على أرض الواقع.

ثالثا لقد كانت الجماهير العمالية المغربية وهي تحتفل بعيد فاتح ماي تدرك أكثر من غيرها أن هذه المجهودات التي تبدل وهذه الامكانات التي تخلق من اجل تقوية الصف العمالي ولحم هيكلته التنظيمية وتحصينها تشكل حلقة وصل فعلية للنضال العمالي الذي شهد عند أواخر الخمسينات انحراف القيادة البيروقراطية التي حاولت الزج بالحركة النقابية المغربية في مازق الجمود والانتظار بعد أن فرضت "سياسة الخبز" المشؤومة.

هذه الحقائق الثلاث : الصمود في وجه الاعداء الطبقيين، وتوطيد قواعد الوحدة النضالية على ساحة الواقع، وتجسيد استمرارية المد النضالي، هي التي جعلت من فاتح ماي هذه السنة، عيدا تاريخيا، عيد ترسيخ الامل في نفوس الكادحين والعهد على الاستمرار على درب التحرر والديموقراطية. ■

المؤتمر العالمي للتضامن مع الشعب اللبناني

تحت شعار: "من أجل لبنان عربي ديموقراطي موحد"، ينعقد في باريس من ١٦ الى ١٨ يونيو المؤتمر العالمي للتضامن مع الشعب اللبناني، وذلك بدعوة من الامانة الدولية للتضامن مع الشعب العربي وقضيته المركزية : فلسطين. وسيتدارس المؤتمر النقاط الاساسية التالية :

١ ـ ابعاد القضية اللبنانية
٢ ـ أسس الحل السياسي للقضية اللبنانية
٣ ـ وسائل دعم القوى الديموقراطية في العالم لنضالات الشعب اللبناني

ولا يخفى على أحد أن دعم كل القوى الديموقراطية والتقدمية في العالم لنضال الشعب اللبناني في هذا الظرف بالذات، يكتسي أهمية قصوى ويندرج ضمن أسبقيات النضال العربي المناهض للامبريالية والصهيونية.

ان آلاف الشهداء الذين قدمهم الشعب اللبناني الصامد دفاعا على عروبة لبنان ووحدة أراضيه وشعبه، ودفاعا عن حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، ووقوفه في وجه القوى الطائفية والفاشية ومحركيها، والتضحيات الجسام التي قدمها من اجل ذلك، بشريا وماديا، يجعله اليوم في حاجة ماسة الى الدعم والتأييد، سياسيا وعمليا، وذلك واجب كل القوى الديموقراطية العربية والعالمية. ■

ملف

الدستور الممنوح

بيان من اللجنة المركزية للاتحاد الوطني :

البيان يطالب
- بانتخاب مجلس تاسيسي و تشريعي لوضع دستور حقيقي للبلاد بالاقتراع العام و المباشر.
- باحداث جو من الانفراج السياسي يعيد الثقة الى الشعب، انفراج يمهد له بالغاء جميع الاحكام و المتابعات السياسية


المحرر

اللجنة المركزية تجتمع على اعضاء المكاتب الفلسطينيين و المواطنين العرب المقيمين في اراضيها

المجلس التاسيسي. لماذا ؟

بتاريخ ٨ أكتوبر ١٩٧٢، أصدرت اللجنة المركزية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية بيانا سياسيا هاما، جاء ترجمة أمينة لطموحات المناضلين، وقناعاتهم التي بلورها نضالهم الطويل والمستميت، وتعبيرا صادقا في نفس الوقت عن طموحات الجماهير الشعبية المغربية قاطبة.

وبخصوص المسالة الدستورية بالذات، يقول البيان: ... " يطالب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية من جديد بدعوة الشعب المغربي لانتخاب مجلس تأسيسي وتشريعي على أساس الاقتراع السري العام والمباشر من أجل تزويد البلاد بدستور حقيقي يحسم ارادة الجماهير، ويضمن مراقبة الشعب لاجهزة الدولة، ويحدد العلاقات بين مختلف السلطات، ويسطر الاطار العام الذي سيباشر فيه الشعب مهمة التغيير الجذري، وتحضير البناء الاشتراكي" ...

على هدا الاساس تمت مقاطعة الدستور الراهن، باعتباره دستورا ممنوحا سطره الخبراء الاجانب وأعوانهم المحليين.

و تحت عنوان : " المجلس التأسيسي . لما ذا "؟، نشرت جريدة المحرر آنذاك (١٨ اكتوبر ١٩٧٢)، مقالا توضيحيا يشرح أبعاد هذا الموقف التاريخي، جاء فيه على الخصوص :

" ان كفاح الاتحاد والاتحاديين وتضحياتهم منذ ١٢ سنة، لايستهدف الانسياق في البرلمانية البورجوازية، وانما يجعل من ممارسة الشعب لسيادته الخطوة الاولى الضرورية لتحقيق مهام التغيير والتحرير وتحضير شروط البناء الاشتراكي".

" وتبقى في النهاية حكاية " الحكومة الشعبية " التي قد تقوم بـ"الاصلاحات الجذرية "، هذه الحكاية المرتبطة بشعار الحلول الشكلية والتي يرددها أقطاب وأسافذة الجهاز النقابي الناطق باسم الاتحاد المغربي للشغل، فلنكتف في هذا بالتذكير بأنهم حضروا المجلس الوطني للاتحاد سنة ١٩٦٠، كما حضروا المؤتمر الثاني سنة ١٩٦٢، وأيضا ترأسوا اللجنة المركزية التي صدرت بيان ١٣ اكتوبر ١٩٦٨".

انهم حضروا اذن جميع المراحل التي عبر فيها الاتحاد الوطني عن ضرورة المجلس التأسيسي. واذا رفع شعار " الحلول الشكلية " فذلك يجسد ولا شك ما يعنون بعبارة " التحرر من القيود "، فهذا التحرر يعني ولا شك أنهم استرجعوا حرية التخلي عن المواقف ضد الحاكمين" ...

وغني عن القول، بأن هذه الملاحظات السديدة تنطبق على كل من سلك مسلك التخلي عن النضال من أجل تحقيق سيادة الشعب ـ عبر قيام مجلس تأسيسي وتشريعي، يجسد هذه السيادة ـ وخاصة أولئك الذين عملوا بأنفسهم على صياغة بيان ٨ اكتوبر التاريخي ... يبقى اذن أن شعار المجلس التأسيسي هو مكسب من مكاسب نضال الاتحاد والاتحاديين، وهو الموقف الاستراتيجي السليم في المسالة الديموقراطية، وعلى أساسه انبنت مواقف الاتحاديين في مقاطعة الدساتير الممنوحة، شكلا ومضمونا، بنودا ونصوصا كاملة ...

ويكفينا قراءة بسيطة لبنود هذا الدستور ـ موضوع هذا الملف ـ لنتأكد من صحة هذه المواقف .

دستور يتنافى ومطامح الشعب

بعد أن قامت أجهزة النظام وخبراء الاستعمار بوضع الدستور الحالي سنة ١٩٧٢، أي بنفس الطريقة والاسلوب الذي طبخ بها دستوري سنة ١٩٦٢ وسنة ١٩٧١. قام النظام بعرضه على "الاستفتاء الشعبي". وقد اتخذت القوى الوطنية والتقدمية موقفا من هذا الدستور حيث أصدرت الكتلة الوطنية في شهر مارس ١٩٧٢ بيانا دعت فيه الى عدم المشاركة، كما أصدر حزب التحرر والاشتراكية بيانا يدعو فيه الى مقاطعة الاستفتاء. وهكذا كان موقف القوى التقدمية واضحا تجاه اللعبة الدستورية التي قام النظام بوضعها بالشكل المناسب لطبيعته الاستبدادية وحكمه الفردي.

وباستمرار كانت القوى التقدمية لا تقبل المشاركة، بل تدعو الى مقاطعة هذا النوع من الاستفتاءات، التي تصاغ بواسطة الاجهزة العميلة والخبرة الاجنبية الاستعمارية المتحالفة مع النظام، لانه لا يهدف الا الى تزييف الارادة الشعبية. وكانت القوى التقدمية لاتقبل بشروط اللعبة الدستورية، في اطارالمشروعية المفروضة، الا بواسطة دستور يتم تحضيره بواسطة الممثلين الحقيقيين للشعب، عبر انتخابات نزيهة، في اطار المجلس التاسيسي، وهو وحده له الحق في سن دستور متلائم مع مطامح الشعب، يحد من الحكم المطلق ويقوم بفصل السلطة المتجمعة في يد الملك.

وقد كان تزكية بعض القيادات الوطنية "للمسلسل الديموقراطي"، بمثابة الخطوة الاولى لاقرارا المؤسسات المنصوص عليها في الدستور المرفوض سابقا. وجاءت التعديلات الاخيرة التي طرحت للاستفتاء، في خلال شهر ماي، لتظهر الوجه الحقيقي لهذا المسلسل والاهداف الحقيقية التي يرمي اليها النظام من وراءه. في حين تجد القيادات السياسية، التي انجرت راكضة وراء هذا السراب، تجد نفسها اليوم غارقة في تزكية وضعية أسوأ مما جاء في الدستور المرفوض.

وكان من الطبيعي الوصول الى هذا المازق لان واضع الدستور، والداعي الى "المسلسل الديموقراطي" هو الماسك الوحيد بخيوط اللعبة، والمنفرد بموقع المبادرة.

وهو يفهم الديموقراطية والمؤسسات بعقلية الاقطاع المتحجرة التي لا تتجاوز مفهوم البيعة وتقبيل اليد، وبالتالي هو الوحيد المالك لكامل الحقوق وواضع كافة الواجبات وما على "الرعية" الا أن تقر وتخضع.

وهكذا، وبواسطة "المسلسل الديموقراطي"، وجدت بعض القيادات السياسية نفسها في موقف حرج أمام التعديل المطروح على الفصل الواحد والعشرين من الدستور. وأمام هذا الموقف الحرج غيرت موقفها السابق المتخذ سنة ١٩٧٢ من الدستور نفسه، بحيث وجدت نفسها مضطرة للقبول به ضمنيا.

وهدف النظام من هذا الاستفتاء هو تثبيت هذا التارجع، اذ بالنسبة اليه فكانه طرح الدستور من جديد للمصادقة، أو بمفهوم عقليته، فهو يريد البيعة الجماعية وبدون استثناء. وفي هذا الاطار يدخل تصويت الجيش وقوات الدرك والامن والقوات المساعدة، والجالية المغربية في الخارج، ولهذا السبب قرر الملك أن يجعل من يوم ٢٣ ماي عيدا وطنيا يحتفل به سنويا، بعد "الانتصار" الساحق الذي حصل عليه الاستفتاء الذي كاد يصل الى نسبة ١٠٠٪ لولا أن صانعي الاستفتاءات ومزوّري الاصوات ارتأوا خجلا أن يتركوا هامشا صغيرا للرفض، باعتبار أن الاستثناء يؤكد القاعدة.

وقد سبق لجريدة "الاختيار الثوري" أثناء الحملة الانتخابية أن تعرضت الى ابراز بعض الجوانب التي يتضمنها الدستور الحالي والهفوات الدستورية التي ارتأى دعاة الديموقراطية المزيفة أن يؤكدوا من خلال فصولها انعدام وجود أية مؤسسة أو فصل للسلط خارج مؤسسة وسلط الملك التي يفرضها على الشعب المغربي كما قال في خطابه الاخير "الى أن يرث الله الارض ومن عليها".

فاذا كانت القوى الوطنية والتقدمية، قد اجمعت سنة ١٩٧٢ على عدم المشاركة او مقاطعة الاستفتاء حول الدستور، فلان هذا الاخير فعلا يتنافى مع مطامح الشعب المغربي، ولا يمث باية صلة الى ما يسعى اليه من بناء مجتمع ديموقراطي حقيقي. وهذه بعض الملاحظات الاساسية التي تؤكد هذا الواقع.

اين عروبة المغرب ؟

تتضمن كافة الدساتير في ما يسمى بالديباجة أو التصدير، بعض المعالم الاساسية التي تؤكد هوية الشعب وانتماءاته الحضارية. كما تبرز بوضوح طموحاته، والدور الذي يسعى الى بلوغه ضمن أمم العالم.

والتصدير الذي ورد في الدستور الحالي، يحاول بطريقة مبهمة نفي عروبة الشعب المغربي الاصيلة، وذلك باللعب على الكلمات واخفاء هويتنا الحقيقية. اذ يقول: "المملكة المغربية دولة ذات سيادة كاملة، لغتها الرسمية هي اللغة العربية، وهي جزء من المغرب الكبير". نعم ان الشعب المغربي يفخر باسلاميته، وانتمائه للحضارة

الاسلامية، ولكنه يعتز ايضا بعروبته. التي حاول الدستور الحالي ان يشكك فيها بعدم ذكره عروبة الدولة الى جانب اسلاميتها. مكتفيا بتاكيد حقيقة اللسان المغربي بان اللغة الرسمية هي اللغة العربية. ومن خلال الواقع المعاش يبدو أن النظام لم يجد مفرا لذكر أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية، في الوقت الذى لا يقوم فيه بأى جهد لتصبح هذه اللغة هي اللغة المتداولة فعلا، فكل الادارة المغربية لا تتعامل الا باللغة الفرنسية، باستثناء القضاء الذى لا يزال يعاني من تقارير الشرطة ورجال الدرك ووزارة العدل، التي لا تزال تحرر أغلبيتها باللغة الفرنسية. اما باقي المرافق العمومية والمراسلات الادارية وكافة المعاملات، فلا تتم الا بواسطة اللغة الاجنبية، كل هذا بعد أربعة وعشرين عاما من الاستقلال المزيف.

وهكذا يحاول النظام من خلال النصوص الدستورية والممارسة العملية ضرب عروبة المغرب، وفصله عن بقية الشعب العربي، وبالتالي ربط مصيره مع الاستعمار عوضا عن قوميته الحقيقية التي يعتز بها كل مغربي.

بل حاول واضعوا الدستور أن ينكروا على الشعب المغربي انتماءه الجغرافي من الناحية القومية عندما اكد بأن المملكة جزء من "المغرب الكبير"، وكان الخجل أصابه من أن يقول جزء من المغرب العربي، الشيء الذى يؤكد سوء نيته، وبذل كل الجهد من أجل اخفاء هويتنا القومية.

ربّ قائل يقول انها مجرد سوء تعبير، أو عدم اكتراث من طرف واضعي الدستور بالتركيز على حقيقة واقعية لا تحتاج الى الكثير من الابراز والوضوح أكثر من اللازم. ولكن عندما نقرا الفقرة التالية تتضح مقاصد المشرّع السيئة، وتعمده في نفي عروبة المغرب، وعدم رغبته في السعي لتحقيق الوحدة العربية. فالفقرة التالية تقول: "وبصفتها (أى المملكة) دولة افريقية، فانها تجعل من بين اهدافها تحقيق الوحدة الافريقية". فواضعوا الدستور "تناسوا" عدم ذكر عروبة الشعب المغربي، ودوره القومي، لماذا؟ لانهم يعلمون جيدا أن عناصر الوحدة متوفرة للشعب المغربي على الصعيد العربي باعتبار اللغة والتاريخ والمصير المشترك والحضارة المشتركة، وهي أسهل منالا من الوحدة الافريقية التي ينتمي اليها الشعب المغربي فخورا. وهنا أيضا تتجلى سوء نية "المشروع المغربي" عندما اكتفى بذكر حقيقة جغرافية مؤكدا بأن المغرب "جزء من المغرب الكبير" دون أن يوضح هوية هذا المغرب ولا أن يشرح أنه يسعى الى تحقيق وحدته. بينما في ذكر الوضع الافريقي أكد على انه من ضمن أهداف المملكة أنها تسعى الى تحقيق الوحدة الافريقية، فأى الوحدتين أقرب منالا، مع العلم أن وحدة المغرب العربي خطوة أولى للوصول الى الثانية، والتي بلا شك ركز عليها واضعو الدستور لانها أصعب تحققا نظرا للتعقيدات الموضوعية والذاتية المتواجدة على الساحة الافريقية، والتي لن تزول الا بزوال الانظمة المتسلطة على الشعوب الافريقية.

الحقوق المعدومة

لقد انصبّ الباب الاول من الدستور على سرد مجموعة من الاحكام العامة والمبادىء الاساسية التي لم تجد لحد الان طريقها الى الواقع، حيث ظلت احكاما مسجلة حبرا على ورق. فالفصل الاول ينص مثلا على أن "نظام الملكية بالمغرب نظام ملكية دستورية ديموقراطية واجتماعية" والكل يعلم أن النظام الحالي لا يزال مطبوعا بطابع الحكم الاستبدادى المطلق المعروف في القرون الوسطى، وأن الديموقراطية بالنسبة اليه ما هي الا طلاء ظاهرى، ولافتة مرفوعة أمام الخارج، عديمة من أى محتوى حقيقي لما في هذه الكلمة من معنى. لان الديموقراطية كما عرفها الفقهاء هي "حكم الشعب بالشعب للشعب"، بينما هي في مفهوم ملك المغرب ليست الا "برنامج تساكن بين الحاكم والمحكوم" (خطاب ٢٠ غشت ١٩٧٦)، وقد عودنا النظام في المغرب على أساليبه المعروفة في تزييف الارادة الشعبية وتفويتها لصالح العائلة المالكة والحفنة المحيطة بـهـا.

أما الفصل الثالث، فينص على أن "الاحزاب السياسية والمنظمات النقابية والمجالس الجماعية والغرف المهنية تساهم في تنظيم المواطنين وتمثيلهم" ولكن واقع الامر هو أن النظام يريد من الاحزاب الوطنية والمنظمات النقابية أن تكون بمثابة مدرسة "لتكوين أطر النظام"، كما عبر عن ذلك الحسن الثاني في احدى استجواباته مع اذاعة "أوروبا ١"، حيث قال: "الاحزاب السياسية لا تعدو أن تكون مدرسة للاطر وليست مدرسة للجماهير". والنظام واضح في هذه النقطة. فالاجهزة القمعية تسعى على الدوام للحيلولة دون امتداد التنظيمات السياسية الى عمق الشعب المغربي، ولا يفتأ النظام يذكر بالخط الاحمر المرسوم للنشاط السياسي والنقابي، والذى بمجرد تجاوزه تتحرك الاجهزة القمعية للضرب بكل قوة كل من سوّلت له نفسه الخروج من الدائرة المسموح بالتّارجح داخلها. وهو في هذا لا يغفر لاى مناضل صادق مؤمن بتحويل هذه المهزلة ضد مبتدعيها. والمحاكمات والاعتقالات والاخطافات والاعدامات والاغتيالات لخيرة المناضلين لشاهد على هذا. أما دور الغرف المهنية فالكل يعلم أنها ليست لها أية علاقة متبادلة مع المواطنين ودورها لا يتعدى ارسال برقيات التهاني والولاء الى القصر في أية مناسبة وبدون مناسبة، والكل يعلم ايضا أن ميزانيتها تصرف في الاحتفالات المنظمة أثناء عيد العرش والاعياد الملكية الاخرى.

اي مساواة امام القانون؟

ينص الفصل الخامس على أن "جميع المغاربة سواء أمام القانون". ونظرة سريعة داخل المجتمع المغربي تكفي لبطلان هذا الادعاء. فالمحاباة والرشوة واستغلال النفوذ ضاربة أطنابها في مختلف المجالات وداخل المؤسسات

والادارات العمومية، ولن يستطيع المواطن الحصول على أدنى حقوقه الا اذا كان لديه متدخل في مستوى عالي، قادر على التأثير. فباسم القانون يتم الاعتداء على الحقوق الطبيعية للمواطنين. لقد تم طرد مئات العائلات الفلاحية من أراضيهم التي يعيشون عليها منذ عقود من السنين، وتم الالقاء بهم الى الضياع والتشرد، لا لشيء الا لان ضيعة الملك أو الامير الفلاني تقتضي أن تمتد نحو هذه الاراضي أو تعبرها الطريق اليها... أو بمقتضى صفقة مع معمر جديد أو قديم، يقع تشريد هؤلاء الفلاحين دون أي تعويض.

وقد جاء في الفصول التاسع والعاشر والحادي عشر مجموعة من المبادئ، كحرية التجول والاستقرار، وحرية الرأي والتعبير، وعدم الاعتقال الا بالقانون، وعدم انتهاك حرمة المنزل وسرية المراسلات ...الخ. ان كل المغاربة يعلمون كيف أن هذه المبادئ تنتهك يوميا من طرف الاجهزة القمعية التي سلطها النظام على الشعب المغربي. فحرية التجول والاستقرار أفرغها النظام من أي محتوى، وطريقة وضع البطاقة الوطنية في حد ذاتها انتهاك لهذه الحرية. فهي لا تعدو أن تكون اضبارة بوليسية لكل مواطن الذي يحمل رقما معينا يعرّفه عوضا عن اسمه، وهي تتضمن ارتباطاته العائلية وحياته الشخصية، وآراؤه السياسية وافكاره الاجتماعية وتحصي تنقلاته وتنوع أشغاله. وما الوداديات التي تم انشاؤها في الخارج الا أداة جديدة لتعقب المواطنين في الهجرة واحصاء أنفاسهم.

أما عن حرية الرأي والتعبير، فلا احد يستطيع أن يعبر عن رأي مخالف لسياسة النظام وتوجهاته الا واتهم بالقذف في شخص الملك المقدس دستوريا، أو أنيطت به التهمة المعهودة: المس بالامن الداخلي ومحاولة قلب النظام، حتى المنظمات والصحف الحزبية لاتستطيع أن تتجاوز حدا معينا من حرية التعبير الا وتعرضت للحجز والمنع. فرغم صدور قرار برفع الرقابة عن الصحف الوطنية فان الجهاز البوليسي لا يتردد في حجز أية صحيفة لم تقم هيئة تحريرها بالرقابة الذاتية الضرورية لتتمكن من الصدور.

حملات الاعتقال وتعقب المواطنين لا تخضع لاي قانون أو مراقبة، فالاجهزة الخاصة تعرف كيف تنتهك حرمة البيوت واختطاف المواطنين واخضاعهم الى التعذيب حتى الموت، كما كان الحال بالنسبة لعشرات المواطنين كالعبدي وكرينة وغيرهما. وقد تجاوزت سلطة هذه الاجهزة اطار الحدود الترابية، وسلطت زبانيتها ضد المناضلين في الخارج التي ذهب ضحيتها مجموعة من المناضلين كالمهدي بنبركة والمانوزي، وابراهيم لشقر.

فاذا كان الفصل الثالث عشر من الدستور ينص على أن "التربية والشغل حق للمواطنين على السواء" فالكل يعلم الضياع الذي أصاب مئات الالاف من الاطفال المغاربة الذين هم في سن الدراسة، دون أن يجدوا مقعدا لهم، لا لشيء الا لان أموال الشعب تبذر في الحفلات ومظاهر البذخ، وتصدر الى الحسابات البنكية في الخارج، عوضا عن بناء المدارس الضرورية وتوفير الاطر اللازمة لمواجهة الحاجيات التعليمية لابناء الشعب المغربي الذي يتم ابتزازه عن طريق مختلف أنواع الضرائب والاقتطاعات. وحتى الاطفال الذين ساعدهم الحظ في الالتحاق بالمدرسة الابتدائية أو الثانوية، فسرعان ما توضع العراقيل امامهم. ويصبحون عرضة للتشرد والضياع، ويغلق طريق المستقبل امامهم.

والمغرب حاليا يزخر بمئات الالاف من العاطلين وجيوش أشباه العاطلين المنتشرين في كل مكان، رغم الامكانيات الطبيعية الهائلة التي من شانها أن توفرلكافة القادرين على الشغل مجالا للعمل. ولكن سوء توزيع الدخل الوطني، وانفراد الاقلية الضئيلة بحصة الاسد أدى الى حدوث عدم التوازن المريع والمتفاقم داخل المجتمع، ما دام كل هذا يخدم أغراض ومصالح الجماعة الحاكمة وحلفائها في الخارج، الذي لا يتردد النظام في أن يصدر اليهم السواعد المغربية بابخس الاسعار، حيث يتم استغلال سواعد عمالنا المهاجرين. وبعد امتصاص قوتهم من طرف الرأسمال الاجنبي، واستغلال النظام للعملة الصعبة التي يجلبونها، يتم طردهم وارجاعهم ليعيشوا في نفس مصير آلاف العاطلين عن الشغل داخل المغرب.

وينص الفصل الرابع عشر على أن "حق الاضراب مضمون". لقد أثار هذا الفصل في السنة الماضية ضجة كبرى بحيث كان وحده كافيا ليثبت للعالم أجمع ما هو الفرق بين النصوص المكتوبة في الدستور والقوانين التي وضعها النظام لتبييض وجهه للخارج، ويرفعها كقناع محاولا اخفاء طبيعته الاقطاعية ذات الحكم المطلق المتكلس بسنين القرون الوسطى، وهو بذلك يحاول أن يبدي لحلفائه في الخارج أن نظامه يعتمد على قوانين تساير تطور العصر الحديث، وتواكب سير الحضارة الانسانية. غير أن النظام المغربي كلما أصبحت مصالحه مهددة، وبدأت الارض تهتز من تحت اقدامه لن يتردد في أن يضرب بعرض الحائط كل القوانين والتشريعات التي وضعها هو بنفسه، وهو لا يخجل في أن ينفضح أمام حتى اسياده الذين يتملق اليهم. وهذا بالضبط ما حدث عندما قادت الكونفدرالية الديموقراطية للشغل في شهر أبريل من السنة الماضية اضرابات ناجحة في قطاعي الصحة والتعليم. ولما بدأت المسيرة تأخذ اتجاها معاكسا لما كان يتوقعه النظام، فقد هذا الاخير أعصابه كالعادة، فأصدرت الادارة القمعية قرارا بطرد مئات المضربين دون اللجوء الى أية مسطرة قانونية أو أي مرحلة من مراحل القضاء انطلاقا حتى من القوانين التي وضعت لهذا الغرض. وهكذا أثبت النظام مرة أخرى أنه لا يحتمل حتى شروط اللعبة "الديموقراطية" بالقواعد التي انفرد بوضعها كي لا تفلت الامور من يده. كما هو الشأن أيضا بالقرار الذي أصدرته وزارة التعليم لحرمان الطلبة من منحهم اذا هم قاموا باضراب للدفاع عن مطالبهم■

الحكم المطلق

ينص الفصل التاسع عشر على "أن الملك أمير المؤمنين والممثل الاسمى للامة" والنظام في المغرب يعتبر نفسه أنه يستمد سلطته من قوة الاهية، وهو بهذا يضع نفسه أميرا للمؤمنين، وخليفة الله في أرضه، وهو يحاول استغلال الدين لخدمة مصالحه الطبقية، لان السلطة في الاسلام تستمد مكانتها من خلال التعامل مع الجماهير والدفاع عن مصالحها، والحرص على أن تسود داخل المجتمع الاسلامي العدالة والمساواة بين كافة الافراد، لا فرق بين غنيهم وفقيرهم، ولا بين قويهم وضعيفهم، والامام في الاسلام بمعنى الحاكم العادل الغير منزه عن الخطأ والقابل لنقد أبسط الناس داخل المجتمع، كما عبر عن ذلك عمر ابن الخطاب وهو يرد على احد المسلمين الذى صاح في وجهه "والله لو وجدنا فيكم اعوجاجا لسقمناه بحد سيوفنا هذه"، فأجابه عمر بكل هدوء وانبساط "الحمد لله الذى أوجد في أمة الاسلام من يقوّم اعوجاج عمر". فاين كل هذا من مضمون الفصل الثالث والعشرون من الدستور الذى ينص على أن "شخص الملك مقدس لا تنتهك حرمته" اذ لا يمكن لاى شخص مهما كان أن يتفوه ولو بأدنى كلمة في حق رئيس الدولة، لانه منزّه عن الخطأ ولانه من سلالة رسول الله، في الوقت الذى نجد أن سلوك العائلة الملكية بأجمعها لا يمت للاسلام بأية صلة، ما عدا في الخطب. فواقع المجتمع المغربي يصرخ بالحقائق التي تؤكد ابتعاد النظام عن تعاليم الدين الاسلامي في العدالة والانصاف ونكران الذات، والابتعاد عن حياة الترف والبذخ، والنفور من مظاهر العظمة واحتقار الناس.

حتى عندما نصّب رئيس الدولة المجالس العلمية في مختلف الاقاليم، أكد في خطابه أن مهامهم لا تنحصر في اصلاح المجتمع وتغيير المنكر، بل تقتصر على خدمة العرش وحث "العباد" على طاعة "أولي الامر".

وينص الفصل العشرون على "أن عرش المغرب وحقوقه الدستورية ينتقل بالوراثة الى الولد الذكر الاكبر سنا من ذرية جلالة الملك الحسن الثاني ثم الى ابنه الاكبر سنا وهكذا ما تعاقبوا..." والكل يعلم أن الاسلام برئ من النظام الوراثي، وأن الشورى هي أساس الحكم في الاسلام، اذ لم يتجرأ أى من الخلفاء بعد موته أن يترك لذريته التحكم في شؤون المسلمين. وأن ابتداع النظام الوراثي في عهد معاوية بعد القضاء على حاملي المفاهيم الحقيقية للحكم في الاسلام، وتشريد الصحابة الذين ثاروا ضد حياة القصور والعيش في البذخ الذى التجأ اليه معاوية تقليدا لمفاهيم الحكم لدى الامبراطوريتين الرومانية والفارسية. وهكذا أصبح الامراء يتقمصون الاسلام كمجرد شعار لتسهيل بسط سيطرتهم وابتزاز مصالح الناس. ولم يتردد مجموعة من العلماء الذين باعوا ضمائرهم بالذهب والفضة، مقابل تبرير هذه الوضعية الجديدة في الاسلام، وحث الناس على طاعة حكامهم، محاولين أن يجعلوا من الاسلام مجرد طقوس للعبادات، في الوقت الذى هو ممارسة مسلكية لشؤون الحياة لضبط سلوك الفرد والجماعة.

الرشد بين الملك والشعب

ان الاستفتاء الذى تم يوم ٢٣ مايو الماضي يتعلق بتعديل نص الفصل الواحد والعشرين من الدستور الذى ينظم ولاية العهد ومجلس الوصاية. فما هي التغييرات التي طرأت على هذا الفصل، وما هي الغاية منها، وما هي المبررات التي دفعت اليها؟

كانت الفقرة الاولى من هذا النص تعتبر أن "الملك غير بالغ سن الرشد قبل نهاية السنة الثامنة عشرة من عمره. والى أن يبلغ سن الرشد يمارس مجلس الوصاية اختصاصات العرش وحقوقه الدستورية باستثناء ما يتعلق منها بمراجعة الدستور. ويعمل مجلس الوصاية كهيئة استشارية بجانب الملك حتى يدرك تمام السنة الثانية والعشرين من عمره".. وقد جاء التعديل الجديد ليخفض سن رشد الملك الى السنة السادسة عشرة من عمره، ويجعل من مجلس الوصاية هيئة استشارية بجانب الملك حتى يدرك تمام السنة العشرين من عمره". وهي ترمي الى تزكية الوضع القائم لهيمنة العائلة الحاكمة، واخضاع الشعب المغربي بهيئاته وتنظيماته الى قوانين لا تتماشى اطلاقا مع مقومات حضارتنا ولا مطامح شعبنا، ولا مع التطور التاريخي الذى تشهده الحضارة الانسانية. فكيف يعقل أن يسند مصير شعب بكامله الى طفل في سن السادسة عشرة من عمره، ويتحكم في مصير ملايين من المواطنين، لا لشيء الا لانه عين وليا للعهد منذ ولادته، ولم تعرف بعد سلامة عقله، وحسن سلوكه، ومدى تطوره. ان العصر الذى نعيش فيه عصر تقدم وعلم، وحرية واختيار، لا مناص من مسايرة هذا التطور في اطار تقاليد شعبنا الذى جبل في حياته الاجتماعية على الحياة الجماعية، وديموقراطية التعايش، واختيار قادته من خلال الممارسة العملية، انطلاقا من الوفاء للارض وخدمة مصالح الانسان. فلا الاديان السماوية، ولا التشريعات الوضعية سمحت أن توضع على عاتق صبي ـ مهما كان ـ مصير شعب، كأن هذا الشعب ليس بين أبنائه من هو أكفى وأقدر على صيانة مصالحه والدفاع عن حوزته.

فاذا انطلقنا من المثال الذى حاول الحسن في خطابه يوم ٢١ مايو أن يبرر به هذا التعديل عندما ضرب مثلا بالملك عبدالعزيز الذى نصّب على العرش وهو في

السنة الخامسة عشرة من عمره، فاننا نجد أن هذا الملك الشاب قد اكتفى كأقرانه باللهو واللعب، وانحاز الى الانشغال عن مصير الامة باللعب والدمى، وكان مصير هذا التلاعب توقيع معاهدة الحماية، ودعوة الاستعمار لحماية الملك الصغير من سخط الجماهير وغضبها.

فشعبنا لن يقبل أن تتكرر العملية مرة أخرى. ان محاولة العودة بالشعب الى ما وراء القرون الوسطى، واتهام أبنائه بالقصور والعجز، والانزواء في الانتظار لكي تسلم مقاليده الى الاطفال. ان هذا يعني في نظر الذين فرضوا هذا التغيير أن يتحول الشعب المغربي بكل مقدراته، وتاريخه الحافل الى دمية يلهو بها الملك الطفل الى أن يبلغ أشده، لا لشيء الا مقابل عدم ازعاجه أو اثارة حقده ضد الشعب والمؤسسات كما قال الحسن الثاني عندما برر في خطابه يوم ٢١ ماى الماضي ضرورة التعديل قائلا: "من مصلحة الجميع أن لا يحقد (الملك الطفل) على المؤسسة الدستورية، التي تكون حاجزا بينه وبين أن يكون ملكا، بمعنى أن يعيش وهو يفكر كيف يمحي البرلمان وهذا الدستور، وهذه الحكومة، ومجلس الوصاية التي حالت دون تفتحه".

انه فعلا منطق غريب لا يقبله العقل أبدا، اذ يجب التضحية بمصالح الشعب، وتوقيف التطور وتجميد التاريخ حتى لا نثير غضب الملك الطفل على المؤسسات، والمواطنين. فليقف الزمان، ولتصمت الافواه، ولتتعطل الحياة ولينتظر الكل نمو "ولي عهدنا".

مجلس الوصاية على حاله

فالشاب المغربي العادى لا يبلغ سن الرشد ولا يحق له أن يصوت الا اذا بلغ سن الواحد والعشرين، هذا ما ينص عليه القانون المغربي، بينما الملك الطفل يبلغ سن الرشد في السادسة عشرة من عمره. انها لمفارقات غريبة بين رشد ابن الملك وابن الشعب ولو أنهم من جنسية واحدة يختلف سن رشدهم بفارق خمس سنوات. الاول يحق له أن يحكم البلاد، ويحل ويربط ما شاء له ذلك، والثاني لا يحق له حتى المشاركة في التصويت والاختيار بين "الورقة البيضاء والزرقاء" الا اذا بلغ سن الواحد والعشرين. في حين يصبح الملك ملكا مطلقا لا حاجة له لا الى مجلس وصاية ولا الى اية هيئة استشارية أخرى في السنة العشرين من عمره، حسب التعديل الجديد.

لقد أثيرت ضجة كبرى حول التعديل الذى أدخل على الفقرة الثانية من الفصل الواحد والعشرين التي كانت تنص على أن "يرأس مجلس الوصاية أقرب الاقرباء الى الملك من جهة الذكور وأكبرهم سنا بشرط أن يكون بلغ من العمر احدى وعشرين سنة كاملة، ويتركب مجلس الوصاية بالاضافة الى رئيسه، من الرئيس الاول للمجلس الاعلى ورئيس مجلس النواب وسبع شخصيات يعينهم الملك بمحض ارادته". وقد أصبحت هذه الفقرة بعد التعديل كما يلي: "يرأس مجلس الوصاية الرئيس الاول للمجلس الاعلى ويتركب بالاضافة الى رئيسه، من رئيس مجلس النواب ورئيس المجلس العلمي الاقليمي لمدينة الرباط وعشر شخصيات يعينهم الملك بمحض اختياره".

سمعنا كثيرا أن هذا التعديل يعتبر خطوة أساسية نحو تركيز الديموقراطية لان رئاسة مجلس الوصاية خرجت من ضمن العائلة الملكية وأصبحت في يد أحد أبناء الشعب، وأن هذا لايوجد لا في بريطانيا ولا في السويد ولا في هولندا. وقد تناسى مدعي هذه الاكاذيب أن الملكيات في هذه البلدان ليست الا مجرد رمز لا تمتلك من السلطة شيئا. فقد وقع تجريدها من جميع المسؤوليات.

أما الهدف من التغيير فقد أشار اليه رئيس الدولة في خطابه المذكور، حيث أشار الى العمليات الجراحية التي اجريت على اخيه عبدالله. ومن جهة اخرى فانها ترجع أيضا الى تثبيت مؤسسات الملكية وحمايتها من الصراعات الدائرة داخل العائلة الملكية.

والحقيقة فان دار لقمان ظلت على حالها، فالرئيس الاول للمجلس الاعلى يعيّن بواسطة ظهير ملكي، أى أن الملك هو الذى يعيّن رئيس مجلس الوصاية، وابراهيم قدارة الذى يشغل حاليا هذا المنصب قد تدرج في مدارج القضاء وشغل منصب وكيل الملك عدة سنوات، وبالتالي فهو ليس غريبا عن الجهاز، والعضو الثاني في مجلس الوصاية هو رئيس مجلس النواب، وهو نفسه لا يخرج في الحقيقة من تعيينات الملك، لان الكل يعلم مصير الانتخابات النيابية، وكيف أمكن لحزب الملك أن يحصل على الاغلبية الساحقة بفضل التزوير والتدليس، وبالتالي فان رئيس مجلس النواب معيّن مسبقا من طرف الملك، والكل يعلم قبل أن تتم الانتخابات النيابية السابقة، أن الداى ولد سيدى بابا هو رئيس مجلس النواب. أما العضو الثالث في مجلس الوصاية أى رئيس المجلس العلمي الاقليمي لمدينة الرباط، فقد تم تعيينه هو أيضا بواسطة "ظهير شريف" صادر عن الملك، ونعلم أيضا أن المكي الناصرى الذى يشغل هذا المنصب لم يتبوّأه بواسطة أى انتخاب أو اقتراع، وانما بواسطة تعيينات "صاحب الجلالة"، والعشرة أعضاء الباقون ينص الدستور صراحة على أن الملك هو الذى يعينهم بمحض ارادته.

سلطات لامحدودة

يستمر الباب الثاني من الدستور في استعراض حقوق الملك التي تعم جميع الميادين. يبتدئ بالفصل الثاني والعشرون الذى ينص على أن "للملك قائمة مدنية" أى له ميزانية خاصة لا يمكن أن تعرف لها حدود ولا الطرق التي تصرف بها. كما تبرز هذه الفصول أن الملك هو الذى "يعين الوزير الاول والوزراء، ويعفيهم من مهامهم ويقبل

ان اسقالوا". وقد جرت العادة في أغلبية الانظمة ان يعين رئيس الوزراء من طرف رئيس الدولة، ويقوم الوزير الاول بانتقاء التشكيلة الوزارية التي يتوافر فيها الانسجام والتنسيق بالاضافة الى التمثيلية السياسية. أما في المغرب فقد اصر الملك على أن يعين كل وزير حتى يشعر كل منهم انه "الخادم المطيع". وقد اكد مرة في احدى خطبه أنه في مستطاعه أن يعين "سائقه الخاص في منصب أبيه وزاره".

كما ينص الفصل الخامس والعشرون أن "برأس الملك المجلس الوزاري". ومعلوم ان هناك مجلسان: مجلس للحكومة يرأسه الوزير الاول، ويتناول القضايا الروتينية، بينما نص الفصل الخامس والستون صراحة على القضايا التي تحال على المجلس الوزاري للبث فيها وهي:

"القضايا التي تهم السياسة العامة للدولة". "الاعلان عن حالة الحصار". "اشهار الحرب". "طلب الثقة من مجلس النواب قصد مواصلة الحكومة تحمل مسؤولياتها". "مشاريع القوانين قبل ايداعها بمكتب مجلس النواب". "المراسيم التنظيمية". "المراسيم المشار اليها في الفصول ٠٦٨، ٠٦٩، ٠٤٤، ٥٤ من هذا الدستور". "مشروع المخطط". "مشروع تعديل الدستور".

ويتضح جليا كيف يستولي رئيس الدولة على كل صلاحيات الحكومة ويجردها من أية مبادرة يمكن أن تقوم بها. وهو في الواقع منسجم تماما مع الطبيعة الاساسية للنظام الذي يتدخل في كل صغيرة وكبيرة حفاظا على مصالحه وضمانا لبقائه واستمراره على رأس السلطة.

كما ينص الفصل السابع والعشرون على أن "للملك حق حل مجلس النواب بظهير شريف...". ان رئيس الدولة له متى أراد ذلك ان يصدر بيانا يلغي به "المسلسل الديموقراطي" رغم أنه تم تكوينه وطبخه حسب حاجيات النظام. وقد قام الملك مرتين بتطبيق هذا الفصل: في سنة ١٩٦٥ على اثر أحداث مارس، وسنة ١٩٧١.

وان دل هذا على شيء فانما يدل على أن الهدف الحقيقي من تواجد مجلس النواب وباقي المؤسسات الاخرى، ليس هو القيام بالعمل التشريعي أو المساهمة في الحياة الديموقراطية، بل محاولة النظام لفرض مشروعيته وايهام الرأي العام الخارجي بوجود مؤسسات وحياة ديموقراطية. وقد اكد الفصل الثامن والعشرون من الدستور هذا الواقع عندما نص على أن "للملك أن يخاطب مجلس النواب والامة ولا يمكن أن يكون مضمون خطابه موضوع أي نقاش".

فبالاضافة الى كون شخص الملك مقدس، فان خطاباته و"توجيهاته" منزهة عن أي نقاش، ولا يمكن أن تكون موضع اي حوار حتى من طرف اعضاء البرلمان الذين يعتبرون من طرف النظام "الممثلين الحقيقيين للشعب". ومن المعلوم أن كافة القرارات والاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ينهجها النظام تصل الى الشعب والبرلمان بواسطة خطب الملك التي يوجهها الى "شعبه العزيز". فما هو دور نواب الشعب اذا لم تكن لديهم المقدرة على مناقشة هذه القرارات وهذه الاختيارات، لانها جاءت على لسان الملك الذي يعتبر كلامه بمثابة الاشياء المقدسة التي لا يمكن مناقشتها أو الاعتراض عليها بنص الدستور.

كما يعتبر الملك بنص الدستور هو "القائد الاعلى للقوات المسلحة الملكية وله حق التعيين في الوظائف المدنية والعسكرية كما له أن يفوض لغيره ممارسة هذا الحق". وهو أيضا الذي يعتمد السفراء لدى الدول الاجنبية والمنظمات الدولية، كما يعتمد لديه السفراء وممثلوا المنظمات الدولية. وهو أيضا الذي يوقع المعاهدات ويصادق عليها. كما أنه هو الذي يرأس المجلس الاعلى للانعاش الوطني والتخطيط، كما يرأس المجلس الاعلى للقضاء، والمجلس الاعلى للتعليم. كما يخوله الفصل الخامس والثلاثين اعلان حالة الاستثناء، ولا يكلفه ذلك أية اجراءات الا استشارة رئيس مجلس النواب، وتوجيه خطاب الى الامة. وبصراحة أن كل هذه الصلاحيات يمكن أن يمارسها الملك الطفل.

المجالس الشكلية

اذا كانت القواعد الدستورية تقتضي أن يمارس مجلس النواب سلطاته التشريعية، ويكون بحق الممثل الحقيقي للشعب بعيدا عن كل تاثير أو توجيه، فان ما يجري في المغرب بعيدا عن كل هذا. فمنذ انطلاقة الحملة الانتخابية والمنظمات السياسية تخضع الى نوع من المراقبة مع تحديد مجال المنافسة، لكون الجهاز الاداري يتكلف بابراز النتائج التي تتناسب مع رغبات النظام. وهذا ما عبر عنه الملك في لقاء له مع اذاعة "فرانس انتير" سنة ١٩٧٥ حيث قال: "اود ان تكون الحملة الانتخابية التي ستبدأ اثناءها سلوك مختلف الاحزاب السياسية صورة طبق الاصل للصورة الواضحة التي اظهروها هم انفسهم خلال هذه المسيرة الخضراء".

وحتى في حالة انتخاب اعضاء مجلس النواب، مهما كانت انتماءاتهم السياسية، فان الشكل الذي وضع به الدستور وحددت به صلاحيات المجالس في المغرب، يضع حدا لاي نشاط يمكن لاي فريق أن يقوم به. فلا يحق لهم مناقشة خطابات "صاحب الجلالة"، التي ترد فيها كل الاختيارات على جميع الاصعدة. وحتى الحصانة البرلمانية ترفع عنهم بمقتضى الفصل السابع والثلاثون الذي ينص على امكانية متابعة أي عضو من أعضاء المجلس والقاء القبض عليه "اذا كان الرأي المعبر عنه يحادل في النظام الملكي او الدين الاسلامي او يمس ما يجل بالاحترام الواجب للملك".

فاذا كانت كل المشاريع وكل القرارات والاختيارات

السياسية والاقتصادية تصل الى مجلس النواب بواسطة الملك، فمعنى هذا أن على عضو مجلس النواب ألا يناقشها أو يطعن فيها، والا عرض نفسه للهلاك. فهل يعتبر أعضاء مجلس النواب في هذه الحالة ممثلين حقيقيين للشعب، أم ان النظام يريد منهم أن يكونوا مجرد أدوات توّدى دورها في التصفيق والمصادقة على ما تسمع وما توٴمر. وهذا ما عبر عنه الملك الحسن في خطاب عيد الفطر سنة ١٩٧٦ بقوله: "على هوٴلاء الاشخاص الذين سيتقدمون للانتخابات أن يعلموا أنهم كيفما كان الحال ملزمون بمقاييس الدستور، مرغمون على التساكن في المستقبل، فليتجنبوا كل ما من شأنه أن يجرح العواطف" واضاف "هذا كله يقتضي منا أن يكون الجميع ملتفا حول ملك هذه البلاد ليختار للبلاد ما يسعدها من برامج. اذن فالعملية كما أقول ليست عملية حزبية أو عملية تنحصر في هيئة من الهيئات".

وبنفس القناعة تم انجاز الانتخابات الجماعية. فاذا كان الجهاز الاداري قد أعاد النظر في ظهير يونيو ١٩٦٠ المنظم للجماعات البلدية والقروية، بحيث تم ادخال بعض التعديلات عليه، تخول لرئيس الجماعة التمتع ببعض الصلاحيات مع بقاء وصاية ممثل وزارة الداخلية. وحتى هذه الصلاحيات الطفيفة التي أسندت الى روٴساء المجالس، فقد رافقها تعديل جوهري، غيّر رأسا على عقب روح الهدف المتوخى من هذه الجماعات، اذ بمقتضى نفس الظهير أصبح رئيس الجماعة يعيّن بواسطة "ظهير ملكي"، الشيء الذي يولد ازدواجية توّدي الى الخلط بين صفته كمنتخب من طرف المواطنين وبين تعيينه كموظف سامي تابع للجهاز الاداري.

وقد شرح وزير الداخلية هذا التعيين في ندوته الاذاعية بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٩٨٦ قائلا: "روٴساء المجالس يعينون بظهير من صاحب الجلالة، فهم مساعدون مثل الوزراء والعمال وبالتالي تكليف ومسوٴولية، ولا يمكن لرئيس المجلس أن يتقهقر حتى يستحق الثقة المولوية".

وباختصار فان النظام لا يرغب من خلال هذه الموٴسسات الا الى اضفاء المشروعية على حكمه الاستبدادي ونظامه المتعفن، وهو لايرغب الا في العناصر التي توٴمن حقيقة بفراغ محتوى هذه الموٴسسات، همها الوحيد أن تتقاضى رواتبها، وتوسع مصالحها، ومصالح الطبقة التي تنتمي اليها، ولا يرغب بثاثا في وصول الممثلين الحقيقيين للشعب، ليدافعوا عن مصالحه، ويفضحوا التسلط الذي تعاني منه الجماهير، وقد كان الحسن صريحا في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة عيد الفطر سنة ١٩٧٦ عندما قال: "فعلى المرشحين الذين لا يوٴمنون بنظامنا ولا يوٴمنون بموٴسساتنا، ولا يوٴمنون بالحفاظ على أصالتنا، عليهم ألا يتخذوا هذه الانتخابات مطية للوصول الى أهدافهم".

فالتعديلات التي طرحت أمام الاستفتاء يوم ٣٠ ماي ما هي في الحقيقة الا تعديلات شكلية تتناسب مع الاختيارات التي تبناها النظام، وهي تجميد النشاط السياسي في البلاد، وتثبيت الركود وغلق الباب حتى أمام هذا الجزء الضئيل من الحرية التي تتحرك على هامشها القواعد المناضلة لتوعية الجماهير. وهكذا، قرر النظام تمديد فترة انتخابات أعضاء مجلس النواب من أربع سنوات الى ست سنوات لتتزامن الحملة الانتخابية النيابية مع الحملة الانتخابية للمجالس البلدية والقروية والغرف المهنية.

وقد أوضح رئيس الدولة ذلك في خطابه يوم ١٥ ماي بقوله: سوف تقع حملة انتخابية واحدة في ظرف شهر أو شهر ونصف، اذ ذاك سيمكن للانسان أن يتحمل ما لها من عباب وأمواج وخلافات وخطب ومهرجانات، وخلال ست سنوات ستعود السلم السياسة في البلاد".

وهكذا قرر النظام أن يمنح الشعب المغربي ومنظماته شهرا واحدا كل ست سنوات يخرج فيها، لافراغ جعبته، وهذه الصورة غير بعيدة تماما عن المهرجانات الفولكلورية التي تنظم هي على الاقل مرة كل سنة، وهي أيضا غير بعيدة عن اللقاءات الدولية في مجال الرياضة التي تنظم كل أربع سنوات، غير أن هذه الاخيرة تخضع الى قواعد يتكافوء فيها الكل أمام الحظوظ المتاحة أمامه، بينما الانتخابات في المغرب تعرف مسبقا نتائجها. وهذا التعديل الذي طرأ على الفصلين ٤٣ و٩٥ من الدستور، ما هما في الحقيقة الا تحصيل للحاصل وتقنين للواقع.

والسوٴال الذي يطرح نفسه بالحاح، هو لماذا لم يتم طرح كل التعديلات دفعة واحدة، عوض أن تتم على دفعتين؟ لقد كانت العملية مقصودة من طرف النظام فهو يهدف الى انتزاع البيعة له، وهي الاساس، ويجب أن يساهم الكل في هذه اللعبة، وهو ما عبر عنه وزير الداخلية في الندوة الصحفية التي عقدها غداة استفتاء يوم ٢٣ ماي، حيث قال: "ان الانسياح الذي من هذه الاستشارة يكمن في أنها تحولت الى تحديد حقيقي للبيعة لصاحب الجلالة (...) من طرف جميع المغاربة فرادى وجماعات على اختلاف مذاهبهم السياسية والنقابية والاجتماعية".

أما استفتاء يوم ٣٠ ماي، فقد تعمد النظام فصله عن الاستفتاء الاول، حتى يفصل بين ما يمس "بالبيعة"، وما هو تقني، كما عبر عن ذلك الملك في خطابه يوم ٢٣ ماي، وهو يتحدث عن التعديل المقترح على الفصلين ٤٣ و٩٥: "فهذه المسالة أعتبرها بالنسبة للوطن جزئية تماما، جزئية مهمة، ولكنها على كل حال جزئية لا تمس العمق ولا تمس الديموقراطية ولا تمس الدستور".

ومرة أخرى، يفصح النظام المغربي عن حقيقة نواياه وأهدافه المبيتة نحو خدمة مصالح الطبقة الحاكمة، وتثبيت أقدامها في الحكم وابتزاز مصالح الشعب المغربي التي تداس يوما بعد يوم، تارة باسم القضية الوطنية وأخرى باسم السلم الاجتماعي... ولكن كما يقال حبل الكذب قصير وان غدا لناظره قريب... ■

الاوضاع الصحية للمعتقلين السياسيين

تتستمر الاحوال الصحية للمعتقلين السياسيين، وظروف الاعتقال العامة، في التدهور المضطرد. فرغم النداءات المتتالية من مختلف الجهات الدولية والوطنية والطلبات المتكررة للمعتقلين انفسهم... فان ادارة السجون والسلطات المعنية تستمر في تعنتها في رفض ادنى المطالب الانسانية التي تقدم بها المساجين السياسيين عدة مرات، والتي تلقوا فيها الوعود تلو الوعود. وتتعلق هذه المطالب اساسا بتوفير العلاج والعناية الطبية اللازمة التي هي حق كل انسان. ذلك أن كل المعتقلين السياسيين يعانون من أمراض ناتجة عن ظروف الاعتقال المزرية التي يعيشونها، وتبعات التعذيب الذى تعرضوا له خلال الاعتقال لدى البوليس: كل المعتقلين تقريبا يعانون من أمراض في المعدة والامعاء نتيجة سوء التغذية كما يعانون من الروماتيزم بدرجات مختلفة بسبب البرودة والرطوبة داخل الزنازن. واغلبهم يعانون من امراض في العيون (وبعضهم فقد بصره في احدى عينيه) وهذا من عواقب العصابات التي حملوها على اعينهم طيلة شهور. ونتيجة سوء التغذية وانعدام الفتامينات فيها، فان الكثير منهم يعاني من تعب عام ونزيف دموى مستمر، كما أن العديد منهم يتعرض لنوبات قلبية واغماءات متكررة.

ان هذا الاهمال المقصود والرفض المتعنت لتوفير العناية الطبية، قد أدى الى وفاة عدد من المناضلين: الزايدى ابراهيم، الذى توفي بين يدى رفاقه دون أن تقدم له أدنى مساعدة طبية. المناضلة سعيدة لمنبهي التي توفيت في ظروف غامضة على اثر اضراب عن الطعام. عقا سكو الذى طلب عدة مرات لوزير الصحة نفسه أن يحال على المستشفى ولم تلبّ طلباته الى أن توفي في ظروف لا انسانية في سجن ايفران، معزولا وبعيدا عن الكل. وهو نفس الاهمال واللامبالاة اللذين اديا الى وفاة المناضل الحاج على أومليل اخيرا.

وبالاضافة الى هذه الوضعية الصحية المزرية لمجموع المعتقلين السياسيين، ونتيجة لهذا الاهمال الاجرامي، فان مجموعة من المساجين السياسيين في حالات صحية خطيرة تهدد حياتهم.

ان الضمير الانساني المحض، يستنكر بشدة هذا المساس بشخصية الانسان، والاعتداء عليها من خلال رفض العلاج الذى يعتبر من ابسط حقوق الانسان.

ان النظام القمعي الذى يهدف من وراء هذه السياسة المنهجية تجاه المعتقلين السياسيين، التصفية البطيئة لهؤلاء المناضلين الصامدين في زنازينه، والذين عبروا غير ما مرة عن صمودهم، سواء بمواقفهم وتصريحاتهم الشجاعة، أو بالنضالات التي قاموا بها داخل السجون، من اجل تحسين وضعيتهم، بتلبية المطالب التي يعبرون عنها ضمن رسالتهم الموجهة الى وزير العدل (انظر ص: 16).

اننا نشجب بشدة هذا الاعتداء الصريح على حقوق الانسان الذى يتعرض له المعتقلون السياسيون في بلادنا، ونطالب بالتلبية الفورية لمطالبهم. كما اننا نضم صوتنا الى أصوات كل الديموقراطيين، وكل الضمائر الحية، للمطالبة باطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين■

وفد طبي الى المغرب

من اجل الاطلاع على الاوضاع الصحية للمعتقلين السياسيين بالمغرب، أوفدت جمعية الحقوقيين الديموقراطيين ببلجيكا، وفدا طبيا الى المغرب، يتكون من السادة: جاك شارل، شارل منكيان، جاك فان دام.

وقد عقد وفد الاطباء هذا، لدى عودته من المغرب، ندوة صحافية ببروكسيل، يوم ٢٢ ماى، بحضور الاستاذ الطبيب الفرنسي اليكساندر مينكوفسكي، الذى قام هو الاخر بمهمة للمغرب، من اجل الاطلاع على أوضاع المعتقلين السياسيين هناك.

وتجدر الاشارة، الى أن الوفد الطبي لم يتمكن من زيارة السجون التي يوجد بها المعتقلون السياسيون، ذلك ان ادارة السجون رفضت لهم رخص الزيارات بحجة غياب وزير العدل، الى غير ذلك من التبريرات الواهية لمنعهم من الاطلاع على الحقائق. غير أنهم تمكنوا من الحصول على شهادات متعددة، من طرف المعتقلين السياسيين السابقين والمحامين والاطباء وكذا عائلات المعتقلين.

واكد هؤلاء الاطباء خلال ندوتهم الصحافية، أن وضعية المعتقلين السياسيين بالمغرب سيئة جدا، ووضعية لاانسانية، وان المعتقلين المرضى لا يتلقون أى علاج، والادوية التي يتوصلون بها هي التي تاتي عن طريق عائلاتهم اما المصابون بامراض خطيرة فانهم عرضة للضياع والموت البطيء.

وقد ندد اطباء جمعية الحقوقيين الديموقراطيين ببلجيكا باوضاع المعتقلين السياسيين المزرية، والمعاملات اللاانسانية التي يعانون منها داخل زنازن النظام.

رسالة المعتقلين السياسيين بالقنيطرة الى الوزير الاول

وجه المعتقلون السياسيون رسالة الى وزيع العدل يذكرون فيها بمطالبهم والوعود التي اعطيت لهم والتي تم تناسيها.

وبعد أن ذكر المعتقلون في البداية بالاخطار التي تتهدد صحتهم من جراء الاهمال والتماطل، ومسؤولية السلطات فيها، تتابع الرسالة:

(...) ان صحة اغلبيتنا ان لم نقل كلنا في تدهور مستمر حيث أن عدة أمراض تنخر اجسامنا، تلك الامراض الناجمة عن الظروف اللاانسانية التي نعيشها داخل السجن عن عدم توفع العلاج اللازم وعن وسوء التغذية، تلك الظروف التي تشكل خرقا صارخا بحقوق الانسان والتي تتجلى في الزنازن وعدم التوهنة الكافية وعدم التوفر على وسائل النظافة.

(...) ان التغذية لا تتوفر فيها شروط الحد الادنى الصحي فضلا عن رداءتها (...)

أما العلاج اللازم فهو غير متوفر بحيث أن زيارة الطبيب غير منتظمة والدواء لا نتوصل به في الغالب الا بعد بضعة أسابيع من الترخيص بشرائه ـ وبعض الحالات المستعجلة لاتتلقى الاسعافات اللازمة والضرورية والادوية في الوقت المناسب ـ كما أننا محرومون من الاستشفاء رغم أمر الاطباء بذلك، وحين يسمح باخذنا للاستشفاء ـ وذلك نادرا ما يقع ـ فان الظروف التي يمر فيها صعبة.

فكل الظروف السالفة الذكر ادت الى استفحال وتمكنها منا وستؤدي لا محالة الى الموت البطيء، وقد تعرض اخوة لنا لهذا المصير، ولا يفوتنا ان نذكركم باننا قدمنا عدة شهداء منهم: بوبكر الحسين، بنموسى برهيش زايدي ابراهيم، عقادر سكو، كرينة محمد، سعيدة لمنبهي، أومليل الحاج علي ينموس. فهؤلاء الشهداء الذين ذهبوا ضحية الاهمال واللامبالاة في زنازن مختلف السجون وفي مدة وجيزة تتراوح بين سنة ١٩٧٤ وأوائل سنة ١٩٨٠، ننبهكم الى أنه يوجد بيننا عدة اخوة في حالات مرضية مزرية نحمل المعنيين بالامر مسؤولية تدهور أوضاعهم الصحية.

وبعد أن ذكر المعتقلون بالرسائل التي وجهوها لمختلف الجهات واللقاءات التي تمت مع المسؤولين والتي اعطيت لهم خلالها الوعود، يشير المعتقلون في ختام رسالتهم أنه: "أمام التسويفات المتكررة وجدنا أنفسنا مضطرين لشن اضراب عن الطعام لمدة أربعة وعشرين ساعة يوم الاربعاء ٢٣ أبريل ١٩٨٠ لتحقيق مطالبنا التالية:

١) السماح لنا بالتوصل بالجرائد التي تباع في السوق الوطنية وكذلك المذياع.

٢) السماح بتلقي آلة التسجيل بغرض الدراسة.

٣) نطالب بادوات التسخين.

٤) السماح لنا بطبخ وجباتنا الغذائية بانفسنا على أساس تحسينها كما وكيفا.

٥) توفير العلاج اللازم وفي الوقت المناسب وتوفير الشروط الملائمة، من حيث الاقامة في المستشفى والمراقبة الطبية وتحسين ظروف الاستشفاء.

٦) رفع الحظر عن زيارة المحامين والاصدقاء لنا.

٧) تهوية الزنازن وذلك بفتح نوافذ لها واصلاح الحي.

٨) الحاق الزنازن المفصولة عن الحي لحل مشاكل السكن.

٩) فك العزلة عن المعتقلين السياسيين.

١٠) وضع حد للتعسفات والاهانات التي تتعرض لها عائلات المعتقلين السياسيين.

١١) وضع حد للتعدي على أملاك بعض المعتقلين السياسيين وذويهم.

١٢ السماح بالتكوين المهني في معامل المؤسسة لمن يرغب في ذلك.

١٣) السماح بالانتقال الى السجون الاخرى لمن يرغب في ذلك■

قضية الاخ الحسين المانوزي

وجهت لجنة الدفاع عن الحريات وحقوق الانسان في فرنسا والعالم ـ التابعة للحزب الشيوعي الفرنسي ـ رسالتين الى كل من السفارتين التونسية والمغربية بباريس، حول قضية اختطاف الاخ الحسين المانوزي.

وبعد أن ذكرت الرسالتين بظروف هذا الاختطاف الذي تم يوم الفاتح من نوفمبر ١٩٧٢ فوق التراب التونسي، وبعد أن أشارتا الى الحكم بالاعدام الذي أصدرته محاكمة مراكش غيابيا في حق الاخ المناضل، وبمحاولة الفرار من السجن التي قام بها سنة ١٩٧٥، والتي ظل على اثرها مصيره مجهولا لحد الساعة، وبعد أن اكدت اللجنة أن احترام القانون الدولي، والقانون المغربي، يقتضي على الاقل تقديم الاخ الحسين المانوزي للمحاكمة.. عبرت للسفارة المغربية عن احتجاجها الصارم ضد هذا الاعتقال اللاقانوني، والصمت المطبق الذي يحيط بالقضية منذ سنة ١٩٧٥، كما طالبت باخبار عائلة الاخ الحسين المانوزي بظروف اعتقاله وتقديمه أمام المحكمة في أقرب الاجال واحترام حقوقه.

أما بالنسبة للسفارة التونسية، فلقد ذكرت اللجنة بأن عائلة الحسين المانوزي قد توجهت بعدة رسائل للرئيس بورقيبة في الموضوع ـ عبر السفارة التونسية في بروكسيل ـ دون أن تتوصل باي جواب، كما طالبت السفارة باخبار عائلة المناضل المختطف بنتائج مساعيها لدى السلطات التونسية المختصة.■

المعتقلون السياسيون بمكناس يفضحون ظروف الاعتقال اللاقانوني

وصلنا نداء من مجموعة من المعتقلين السياسيين بمكناس، وقد عبروا على هذا الأخير في شكل النداء، عن حجم ظروف اعتقالهم غير الإنسانية، فإننا نضع بين يدي قرائنا، مع العلم أنه صادر قبل قرار تقديم البعض من هؤلاء المناضلين أمام المحاكم، النص الذي لا يعبر من قساوة ما عانوا ويعانون منه داخل المعتقلات السرية والعلنية للنظام.

أيها الجماهير شعبنا المناضل

لا زالت قضية الحرية والديموقراطية تستقطب جهد ونضال شعوب العالم، ففي ايران كما في نيكاراغوا، وفي زمبابوي كما في فلسطين، تحمل الجماهير أكفانها من أجل الحرية والديموقراطية، تبذل حياتها رخيصة من أجل عالم انساني حقا، تسوده العدالة وينتفي فيه الاستغلال والقهر. وان الجماهير المغربية التي قدمت تضحيات جسيمة في نضالها ضد المستعمر الذي مثل بالنسبة لها رمزا للاستغلال ونقيضا للحرية، لتجد نفسها اليوم مضطرة لبذل المزيد من التضحيات نتيجة لاغتصاب الطبقة المسيطرة لثمار تضحياتها وصمودها، ولاستمرارها على نفس نهج المستعمر الاجنبي. فعوض استقلال حقيقي يعطي الحرية للمواطن ويمكنه من ابداء رأيه وتحديد مواقفه من قضايا بلاده، وعوض الديموقراطية التي تعني الالتزام ببرنامج واختيارات الاغلبية الساحقة من الجماهير، عوض استقلال حقيقي يرفض كل تبعية، ويبني شروط الاستقلال الوطني الحقيقي ويؤكد هويتنا العربية، حولت هذه الطبقة الطفيلية بتواطؤ مع الامبريالية الاستقلال الى استقلال شكلي مغشوش يحافظ على التبعية الكاملة للاجنبي، ويكرس سيطرته على الخيرات الوطنية، ويحرم الجماهير من حقها الاصيل في التقرير، كما تجاوزت في كل مناسبة انتماءها القومي.

هذا الوضع ـ وضع حكم الاقلية وسيطرتها على مقدرات البلاد واستئثارها بالتقرير ـ كان لا بد أن يفرز معسكرين: معسكر الاقلية المسيطرة اقتصاديا وسياسيا، والتي تسخر جهاز الدولة للاستغلال والقمع، والاغلبية المستغلة والمضطهدة التي تكافح من أجل التحرر والديموقراطية. واذا كان صمود هذه الاغلبية المستغلة أي الجماهير الشعبية من عمال وفلاحين ومثقفين مخلصين لهذه الجماهير، من جهة، ونضالات وثورات شعوب العالم من جهة ثانية قد دق ناقوس الخطر في وجه الطبقة المسيطرة، فانها عوضا عن أن تتراجع عن نهجها التبعي الاستغلالي القمعي قد استمرت تناور بنفس الاختيارات السابقة، وبنفس حمية الاستغلال، مسلمة لغطيا بان الاغلبية لها الحق في أن تكون مصدر التقرير، ومزورة فعليا لارادة هذه الاغلبية، في لعبة مكشوفة، ويتجلى هذا في مصادرة حقوقها السياسية والنقابية، واستمرار حرمان عدد كبير من أبناء الجماهير الكادحة من حقهم في التعليم بمختلف مراحله، وقمع العمال في مطالبهم العادلة، وحرمان أغلبية الجماهير المسحوقة من حقوقها الاساسية في الشغل والسكنى والعلاج... وأخيرا تزوير الانتخابات التشريعية بشكل مفضوح كسابقاتها، بل وغداة هذه الانتخابات المزورة عمد الحاكمون الى نهج مسلسل من الاختطافات والاعتقالات وخرق حقوق الانسان.

أيها المواطنون

أيها الجماهير شعبنا الصامد

كان لا بد لاختيارات التبعية ونهج الاستغلال الذي قاومته الجماهير الكادحة أن يخلق أزمة الحريات الديموقراطية وحقوق الانسان ببلادنا، مع نشوء آلة القمع التي تحمي بها الطبقة الحاكمة مشروعها المعادي لطموحات الجماهير والمناقض لآمالها في مغرب ديموقراطي متحرر. وهكذا شهد المغرب منذ مطلع الستينات على الخصوص تركيز السلطة المطلقة في يد الحاكمين، واعتقالات واختطافات واغتيالات ومحاكمات صورية ذهب ضحيتها عدد من أخلص أبناء الجماهير وأصلب مناضليها وأكثرهم وفاء لقضية الوطن والشعب، وفرض الاغتراب والمنفى على عدد كبير من المناضلين بسبب آرائهم السياسية، وكان أبرز مظاهر القمع والبطش ما تعرضت له الجماهير في انتفاضة ٢٣ مارس ٦٥ التاريخية المجيدة التي وجهت فيها البنادق والرشاشات والمدافع تحصد المئات من أبناء الشعب المنتفض الثائر المطالب بالخبز والحرية، وانتفاضات الفلاحين (أولاد خليفة، تسلطانت، وبني ملال أخيرا) التي كانت تواجه بالقمع الدموي، واغتيال المناضل الكبير المهدي بنبركة، ومحاكمات ٧٣، ٧٦، ٧٧ التي ديس فيها كل عرف أو قانون... وقائمة طويلة من الشهداء: العبدي، سعيدة، عمر بنجلون، الزايدي، كرينة، وجبيهة رحال...

ان الطبقة الحاكمة التي تجد نفسها مرغومة أمام اصرار وصمود الجماهير في المطالبة بحرياتها الاساسية، على سن بعض القوانين المتعلقة بالحريات العامة، والتوقيع على بعض المعاهدات الدولية في موضوع حقوق الانسان، لا تجد حرجا في التراجع عنها أحيانا، وفي الغائها تماما على صعيد الممارسة أحيانا أخرى، وما محاولة الغاء حق الاضراب، والمصادرة الفعلية لحريات مسجلة ومعترف بها شكلا ـ كحق التجمع والتظاهر والرأي المصادرة فعليا ـ الا نموذج بارز لسلوك هذه الطبقة، وما اعتقالنا كمجموعة من المناضلين المتشبثين بحقوق جماهيرنا الكادحة وحرياتها، والمصرين على النضال من أجل حقنا النقابي والسياسي، وفي ظروف تجربة الحاكمين "الديموقراطية" الا دليل على طبيعة هذه العملية

←

وأهدافها، وعلى تجاوز الحاكمين وتصفيتهم لحقوق الانسان ببلادنا. فلقد تمت حملة الاختطافات والاعتقالات التي تعرضنا لها، في جو من الارهاب والانتهاك لحرمة المسكن ولابسط حقوق الانسان، تعرضت فيها عائلاتنا للحجز والتخويف، وسيق فيها الاطفال للكهف السرى الذى قضينا فيه شهورا طويلة ـ شهدت آيات من التعذيب الوحشي والهمجي، كانت فيه اتّات المعذبين تسمع على مدار اليوم، في حين كانت دعاية الحاكمين في الخارج تهلل "للعهد الجديد"، كما شهدت آيات من الصمود والتحمل التي تحلينا بها كأبناء لهذا الشعب الصامد المقاوم.. واستمر التعذيب أسابيع طويلة كنا خلالها معصوبي الاعين مقيدين بالحديد يتبعنا القمع والتعذيب حتى ونحن نقضي الحاجة... أطفال في الرابعة عشرة والسابعة عشرة وشبان لم يتصوروا في يوم أن عالم القرن العشرين لازال يخبئ هذا الوجه الغابوى المفزع داخل "مراكز حماية القانون". واستمرت هذه العملية سبعة أشهر كاملة تم فيها طبخ الملفات وتزويرها بكل العناية الضرورية، وبكل التاني، حتى انتهت عملية الطبخ هاته استمرت "اقامتنا" التي تتابع فيها التعذيب يوميا حتى بعد توقيع الملفات المزورة بشهور، والتي لم أى علاج ـ الى أن جاء القرار السياسي بنقلنا الى السجن ـ وكنا نظن أن قانون الغاب قد يتراجع وأن بعض الحقوق الاساسية لن ترفض لنا، ما دام اعتقالنا لم يعد سرا كما في السابق، لكننا فوجئنا داخل السجن بمنعنا، وبرغم أنف القانون ـ الذى سطرته الطبقة الحاكمة نفسها ـ من رؤية عائلاتنا، بل وحتى من مقابلة محامينا أكثر من شهرين، وفي الوقع فان آثار التعذيب ووضعية الانهيار الصحي التي كانت بادية علينا كانت ستفضح ولو للاقرباء والمحامين خطورة الوضعية التي كنا عليها ـ واستمر التلكؤ في اسعافنا وعلاجنا داخل السجن مع منعنا من المراسلة والحق الثقافي ومع أوضاع للتغذية تمس بكرامة الانسان... أمام استمرار هذه الاوضاع شهورا طويلة اضطررنا للدخول في اضراب لا محدود عن الطعام لتحسين أوضاعنا دفاعا عن حياتنا وعن حقنا في ابسط الشروط الانسانية، رافضينا وضعية العزلة عن العالم التي حاولوا فرضها علينا... والى الان فان أوضاعنا الصحية تهدد بخطر ماثل حياة عدد منا ـ هذه الوضعية التي يتحمل الحاكمون وحدهم مسؤوليتها. كما أن منعنا وعزلنا عن قضايا بلادنا لا زال مستمرا حيث تمنع علينا الصحف الوطنية والاذاعة، وحيث لا زالت عراقيل كثيرة توضع لمنعنا من تسلم الكتب. وها نحن نقضي في الاعتقال قرابة ثلاث سنوات دون أن نقدم للمحاكمة أو يقع الافراج عنا، هاته المحاكمة التي ينص "القانون" على أنها يجب أن تجرى "باولوية واستعجال" في حالة تهمة المس بأمن الدولة، بعد أن انتهى التحقيق معنا منذ قرابة سنتين. وبدل أن يتم ذلك تم اعتقال عدد آخر من المناضلين والحقوا بنا بعد أن مروا بنفس الظروف القمعية التي عشناها.

لم يكن التزام وزير العدل والوزير الاول أمام البرلمان "بانهم سيحاكمون قريبا جدا" ـ تم هذا التصريح منذ سنة ـ والاستمرار في اعتقالنا دون محاكمة الا تأكيد للصبغة السياسية لا القانونية، لاعتقالنا، والا نتيجة للالتزام بمصلحة الحاكمين السياسية في عدم تقديمنا للمحاكمة رغما عن المسطرة القانونية التي كان يجب أن تكون الفاصل في تقديمنا للمحاكمة أو الافراج عنا. وهكذا يبدو جليا أن الالتزام الشكلي للحاكمين بالقانون كما أسلفنا، لم يمنعهم من تجاوزه تماما، ـ اثناء مراحل اعتقالنا لدى "الشرطة" حيث وصل الاعتقال الى سبعة أشهر بدل ١٢ يوما كحد أقصى قانونيا (رغم أن هذا الحد الاقصى نفسه جائر) ـ في الاعتقال الاحتياطي الذى لم يمدد من تاريخ ٧٩/٧/٢٢ الى ٧٩/١١/٢٢ حيث استمر اعتقالنا تحكيما ومخالفا للقانون... بكل بساطة ـ في استمرار اعتقالنا بدون محاكمة رغم أن "القانون" ينص صراحة على أنه يجب أن نحاكم باولوية واستعجال... وغيرها كثير من الخروقات الفاضحة في حقنا. ثلاث سنوات قضاها أغلبنا في اعتقال سياسي دون محاكمة جزاء لنا على تشبثنا بحق المواطنة ولوفائنا للجماهير واصرارنا على مبادئنا وآرائنا السياسية والنقابية التي تعارض القمع والاستغلال ومصادرة الحريات.

ياجماهيرنا المناضلة

هل نحن في حاجة الى أن نوجه لكم نداء حارا نطالبكم فيه بدعمنا في مطالبتنا باطلاق سراحنا أو محاكمتنا، انتم يا جماهير ويا رفاقنا الذين أبديتم تجاهنا كل تضامن ومساندة، أنتم الذين جعلتم من قضيتنا ـ قضية المعتقل السياسي ـ قضية كل الشعب، هل نطالبكم بذلك رغم أننا لا نحمل أوهاما عن استقلال القضاء ببلادنا، رغم أننا لا ننتظر الرحمة من المحاكم التي قررت احكاما جائرة وفظيعة ضد حرية الرأى، في حق كل من رفع صوته ضد القمع والاستغلال وطالب بالديموقراطية... احكاما بعشرات السنين لاشرف مناضلي شعبنا وخيرة أبنائه.

نعم. سنطلب دعمكم ودعم كل القوى الديموقراطية، وكل الذين تعنيهم حقوق الانسان في مطلبنا العادل بالافراج أو المحاكمة بعد ثلاث سنوات من الاعتقال السياسي الجائر واللاقانوني... بكل بساطة لاننا هنا من أجل قضيتنا المشتركة، قضية كل الجماهير المغربية الكادحة، قضية التحرر والديموقرطية.

فلكم ولكل القوى الديموقراطية في العالم ندائنا بدعمنا في مطلبنا العادل من أجل الحرية.

وعهدا على أن نبقى أوفياء لكم، ولقضية التحرر والديموقراطية■

نطالب بدعم الجماهير والقوى الديمقراطية وكل الذين تعنيهم حقوق الانسان

ماوراء الستار

● من المعروف أن الملكة جوليانا قد اعتزلت العرش الهولندى لصالح ابنتها بيتريكس، واقامت بالمناسبة حفلا استدعت له كل "نبلاء العالم" ليشاركوا العرش الهولندى أفراحه... ومن بين الذين تكرموا لحضور هذا الحفل: "سيدى محمد" ابن الملك الحسن الثاني.

الى هنا كان الامر طبيعيا، لولا قيام سفارة وقناصلة النظام كعادتهم، سويا مع ذيولهم الوداديين بهولندا، بمحاولة يائسة لتجنيد الجالية المغربية عن طريق التخويف والتهديد لاستحضارهم الى مدينة "لاهاى" لتقديم "آيات الولاء والطاعة والاخلاص لشخص "ولي العهد" والدعوة له بالبركة"...

ما لا يزيد عن مئتي شخص حضروا الى مدينة "لاهاى" بتاريخ ٢ ماى الماضي، حيث بناية السفير المغربي، ومن هناك قيدوا أفواجا الى مدينة "فاشنار" حيث تمت "البيعة".. عشرة افراد من الودادية فقط سمح لهم بروية وتقبيل يد سيدهم، والاخرون كان عليهم أن يحمدوا الله على سماع ما يقوله لهم عن طريق مكبرات الصوت، وهو في مكان معزول آمن، مخافة ان تقر عليه بعض العيون الشريرة!...

الى هنا ايضا كان الامر طبيعيا ـ قياسا بالممارسات المخزنية المعهودة ـ أما أن تهدى الودادية للامير سيارة "مرسيديس" بمبلغ يعادل ١٦٠ مليون درهم، من أموال العمال المغاربة بهولندا التي جمعت لديهم قصد تسليمها ـ على ما قيل لهم ـ لاسر الجنود المغاربة الذين استشهدوا في الصحراء المغربية، فهذا ما يبرز حجم الفضيحة وفداحتها، وهذا ما يثير أيضا غضب وسخط كل مواطن غيور أمام هذا الاستخفاف بالشعور الوطني للمهاجرين المغاربة، الذين اقتطعوا من عرق جبينهم لمساعدة عائلات ابناء الشعب المغربي الذين يسقطون دفاعا عن ترابنا الوطني.■

● اصطحب رئيس الدولة في زيارته الاخيرة لفرنسا ما لا يقل عن أربع مائة شخص، من بينهم مائة وأربعين امراة، والباقي ـ الى جانب الحرس الخاص ـ اجانب من أولئك الذين يشرفون على مزارع رئيس الدولة التي امتلكها في السنين الاخيرة والتي تنتشر عبر كل الاقاليم المغربية باستثناء الاقاليم الصحراوية (في الوقت الحاضر على الاقل...).

وقد كلف سفر مجموع هذا النفر واقامته "الخاصة" بفرنسا ما يعادل مليارين فرنك من العملة الصعبة، صرفت في شراء الحلى والمجوهرات والنفائس، بالاضافة الى الطائرة الخاصة التي كانت تاتي يوميا بالماكولات من المغرب.

يصرف هذا المبلغ في البذخ والترف، في حين أن الخزينة تعاني من العجز التام ونفاذ العملة الصعبة، حسب تصريحات المسؤولين "الوطنيين" أنفسهم التي لاتمت تصرفاتهم هاته في الحقيقة باية صلة للوطنية الحقة، خاصة وان بلدنا يعاني من اشد الازمات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفها منذ ما سمي بالاستقلال.■

● نشرت جريدة "العامل المغربي التونسي الجزائرى".مقالا تحدثت فيه عن النضالات التي يخوضها العمال المهاجرون جنبا الى جنب مع العمال الفرنسيين من اجل تحسين ظروف العمل والعيش. كما ذكرت ان اثنا عشر عاملا مغربيا توجهوا الى قنصلية المغرب بمرسيليا من أجل الحصول على بطاقة التعريف الوطنية، وتجديد جوازاتهم. لكن "المسؤولين في القنصلية قالوا لهم انهم "مراقبين" بسبب انتمائهم للنقابة، وانهم لن يحصلوا على أوراقهم الا اذا تخلوا عن نشاطهم النقابي.

ولقد اعتبرت الجريدة هذا التصرف عبارة عن تدخل سافر في الشؤون الفرنسية الداخلية من طرف القنصلية، ومساسا واضحا بالحريات النقابية، كما اكدت على موقف الاتحاد الجهوى لنقابة "السي. جي. تي." الذى أدان تصرفات القنصلية وطالبها بالكف عن ممارسات الضغوط على العمال المغاربة وتجديد جوازاتهم كما هو واجبها.■

● باتفاق مع النظام المغربي، قررت فرنسا انشاء اذاعة في المغرب تكون مماثلة لاذاعة "افريقيا رقم ١" التي انشاتها فرنسا في الغابون. وتعبر هذه الاذاعة عن السياسة الفرنسية في افريقيا، كما أنها ستبث برامجها باللغات الافريقية.

وتشرف على هذه الاذاعة شركة "سوفيرات" الفرنسية وهي شركة تابعة للدولة.■

الإختيار الثوري

•

عنوان المراسلات

ALPHA-CONCEPT
11, RUE DE LA PIE
78730 ROCHEFORT-EN-YVELINES

الأشتراك السنوي

30 ف.ف او مايعادله

الحساب البريدي

C.C.P. 115150 D - LA SOURCE

COMMISSION PARITAIRE
N° 60800

DISTRIBUTION: N.M.P.P.

IMPRIMERIE:
J'IMPRIME - GARCHES

DIRECTEUR DE PUBLICATION:
MAURICE BLANC

كلمة العدد

بعد أن انتهت أجهزة الاعلام الرسمية والشبه الرسمية من التهريج والتهليل "للفوز العظيم" الذى حققه النظام من خلال "الاستفتائين" الاخيرين، وبغض النظر عن النتائج والارقام التي لا ينطلي تزييفها على أحد، ما هي الاستنتاجات السياسية التي نستخلصها من هذا الحدث؟

مما لا شك فيه أن النظام قد استهدف من خلال تنظيم "البيعة" له، وتمديد أجل البرلمان، قطف ثمار "المسلسل" الذى سار عليه منذ أن اكتشف القضية الوطنية وقرر الركوب عليها واستغلالها لفائدة مصالحه الخاصة كنظام، ذلك المسلسل المدعو زورا "بمسلسل التحرير والديموقراطية"... لقد رأى النظام أنه آن الاوان بالنسبة اليه، وبعد أن أضفى على نفسه الصبغة الوطنية مكان الخيانة الواضحة، وحقق الاجماع الوطني المزعوم، آن الاوان لتقنين وضعيتين أساسيتين:

ـ الغاء مطلب المجلس التأسيسي الذى حسد طموح الشعب المغربي الى السيادة، وتنظيم "بيعة" من نوع جديد بهدف تركيز كل السيادة في الحكم المطلق، واضفاء المشروعية على دستور قاطعته عمليا، كل القوى التقدمية، عن طريق ارغام الجميع على المشاركة في التصويت حول بعض البنود منه، وبالتالي نيل التزكية بالنسبة للدستور ككل...

ـ ضرب الهامش "الديموقراطي"، ووضع حد للحملات الانتخابية، كما صرح الملك بذلك، أى منع انفلات زمام المبادرة من يده، والحيلولة دون تحويل اللعبة الديموقراطية الشكلية لصالح توعية الجماهير وتنظيمها.

وهذه هي النتائج البالغة الخطورة التي آل اليها "مسلسل التحرير والديموقراطية"... الا أن هذه النتائج تعمل ايجابيا ـ رغم فداحتها ـ على الاقل على مسألتين جوهرتين، وهما:

ـ المزيد من توضيح طبيعة النظام الذى استغل القضية الوطنية لخدمة أغراضه وأغراض حلفائه، واستعمل الديموقراطية فقط لاضفاء المشروعية على الحكم المطلق! ولا يجب أن ننسى كذلك أن مظاهر القوة التي ظهر بها النظام ذاتيا، على المستوى السياسي، لا تمنع في أى حال من الاحوال احتدام التناقض الموضوعي والاساسي بينه وبين شعب بأكمله، ولا تغطي بالتالي عن ضعفه المتزايد وعزلته الموضوعية نتيجة سياسته اللاشعبية في كل المستويات.

ـ أما بالنسبة للقوى التقدمية، ومعها الجماهير الشعبية عامة، فان صحة الموقف المنادى بوضع الخط الفاصل مع النظام وطبقته لا يزيد الا تأكدا وتجذرا، ومن تم تبرز أيضا فداحة خطأ الدخول في لعبة "الاجماع الوطني"، وتطرح بالحاح، وأكثر من أى وقت مضى، ضرورة اجماع كل أطراف الحركة التقدمية حول خط مستقل عن النظام، وطنيا، وديموقراطيا، وقوميا، وكذا دوليا.